

نشاط الإدارة العامة  
للأداءات خلال سنة 2014  
وبرنامج العمل لسنة 2015

2014

2015

# المحتوى

## العنوان I : تقديم الإدارة العامة للأداءات

### I - المصالح المركزية:

- 1 - وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري:
- 2 - وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي :
- 3 - وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات :
- 4 - وحدة تفقد المصالح الجبائية :
- 5 - وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية :
- 6 - وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي:
- 7 - خلية التدقيق الداخلي والجودة:
- 8 - إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي :
- 9 - مركز الإرشاد الجبائي عن بعد :
- 10 - مكتب الضبط:

### II - المصالح الخارجية:

## العنوان II : خطة أعمال المراقبة الجبائية التي تم ضبطها بالنسبة لسنة 2014

### I - تعبئة موارد ميزانية الدولة:

- II - تعصير مصالح المراقبة ورفع من جودة الخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء:
- III - تحسين مردود النزاع الجبائي:
- IV - دعم وتطوير وسائل العمل :
- 1 - على مستوى الإعلامية :
- 2 - على مستوى الخدمات التي تسديها مصالح الإدارة العامة للأداءات:
- 3 - على مستوى تنمية قدرات الأعوان:

## العنوان III : الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة العمل خلال سنة 2014

- I - إجراءات للتحكم في قاعدة الأداء :
- II - إجراءات لفائدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية:

III - إجراءات لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي:

IV - إجراءات لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتنمية القدرات وتطوير الكفاءات:

## العنوان IV: النتائج المسجلة خلال سنة 2014

### I - النتائج المسجلة على مستوى أعمال المراقبة الجبائية :

- 1 - مردود المراجعة الجبائية:
- 2 - نتائج متابعة احترام الواجبات الجبائية
- 3 - متابعة عرائض المطالبيين بالأداء:
- 4 - النتائج المسجلة على مستوى توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة واسترجاع الأداء :

### II - النتائج المسجلة على مستوى التصرف في النزاع الجبائي :

- 1 - متابعة قرارات التوظيف الإجباري للأداء:
- 2 - متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور الابتدائي:
- 3 - متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور الاستئنافي:
- 4 - متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور التعقيبي:
- 5 - القيام بإجراءات الردّ على دعاوى تجاوز السلطة:
- 6 - مطالب توقيف تنفيذ القرارات الاستئنافية :
- 7 - متابعة المخالفات الجبائية الجزائية:
- 8 - متابعة عرائض المطالبيين بالأداء:

### III- النتائج المسجلة على مستوى وحدة تفقد المصالح الجبائية :

- 1 - أعمال التفقد المنجزة:
- 2 - تحليل نشاط وحدة تفقد المصالح الجبائية :

### IV - النتائج المسجلة على مستوى خلية التدقيق الداخلي والجودة:

- 1 - على مستوى الإدارة الفرعية للتدقيق الداخلي:
- 2 - على مستوى الإدارة الفرعية للجودة :
- 3 - أعمال أخرى:

- ٧ - النتائج المسجلة على مستوى وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي:  
1 - على مستوى اعتمادات التأجير:  
2 - على مستوى اعتمادات التسيير:  
3 - على مستوى منحة المراقبة والاستخلاص:  
4 - على مستوى الإحداثيات:  
5 - على مستوى التجهيزات وصيانة البناءات:  
6 - على مستوى التكوين:  
٦ - النتائج المسجلة على مستوى إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي:  
٧ - أعمال أخرى:

## العنوان ٧: برنامج العمل لسنة 2015

- I. تعبئة موارد ميزانية الدولة:  
II. تعصير مصالح المراقبة والرفع من جودة الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء:  
III. تحسين مردود النزاع الجبائي:  
IV. تطوير وسائل العمل المادية والبشرية:  
1 - على مستوى المنظومات الإعلامية:  
2 - على مستوى التكوين:  
3 - على مستوى الإحداثيات:  
4 - على مستوى التجهيزات وصيانة البناءات:  
5 - على مستوى اعتمادات التأجير:  
6 - على مستوى اعتمادات التسيير:

## 1. وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري:

تتكوّن هذه الوحدة من 4 إدارات و 7 إدارات فرعية و 14 مصلحة وهي مكلفة خاصّة بـ:

- تحديد أهداف المراقبة الجبائية؛
- تحديد مقاييس برمجة عمليات المراجعة الجبائية؛
- متابعة نشاط المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات وتنسيق أعمالها وتقييم مردود المراقبة الجبائية؛
- المساهمة في إعداد النصوص المتعلقة بشرح أحكام التشريع الجبائي؛
- التنسيق مع مختلف الهياكل ذات العلاقة بنشاط الإدارة العامة للأداءات؛
- متابعة عمليات إسناد الإمتيازات الجبائية؛
- متابعة العرائض الصادرة عن المطالبين بالأداء في طور المراجعة الجبائية.

وقد بلغ مجموع أعوان هذه الوحدة 32 عونا إلى موفى ديسمبر 2014.

## 2. وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي:

تتكوّن هذه الوحدة من إدارتين و 4 إدارات فرعية و 8 مصالح وخليّة التصرف في النزاع الجبائي في مستوى التعقيب التي يشرف عليها مقرر من الدرجة الأولى برتبة وامتيازات مدير إدارة مركزية يساعده 3 مقررين من الدرجة الثانية برتبة وامتيازات كاهية مدير إدارة مركزية و 12 مقرر من الدرجة الثالثة برتبة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية، وهي مكلفة خاصّة بـ:

- متابعة إجراءات التوظيف الإجباري للأداء؛
- متابعة النزاعات الجبائية المتعلقة بأساس الأداء لدى المحاكم المختصة وتجميع المعلومات والمعطيات وإعداد الإحصائيات؛

طبقا لأحكام الفصل 19 جديد من الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تمّ تنقيح وإتمامه بالأمر عدد 1198 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007 ولأحكام الأمر عدد 94 لسنة 2008 المؤرخ في 16 جانفي 2008 المتعلق بتنظيم وضبط مشمولات المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات كما تمّ تنقيح وإتمامه بالأمر عدد 254 لسنة 2010 المؤرخ في 09 فيفري 2010، تتكوّن الإدارة العامة للأداءات من مصالح مركزية ومصالح خارجية.

هذا، وقد بلغ العدد الجمليّ لأعوان الإدارة العامة للأداءات في تاريخ 2014/12/31: 4.002 عونا موزعين حسب الأصناف طبقا للجدول المصاحب بالملحق عدد 1 كما بلغت نسبة التأطير 56,3% مقابل 55,8% خلال سنة 2013.

وتشتمل المصالح المركزية للإدارة العامة للأداءات على:

- وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري؛
- وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي؛
- وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات؛
- وحدة تفقد المصالح الجبائية؛
- وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية؛
- وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي؛
- خلية التدقيق الداخلي والجودة؛
- إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي؛
- مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

وتتكوّن المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات من إدارة المؤسسات الكبرى و 27 مركزا جهوي لمراقبة الأداءات و 156 مكتب مراقبة أداءات و 3 مكاتب ضمان.

## I. المصالح المركزية:

بلغ مجموع أعوان المصالح المركزية للإدارة العامة للأداءات في 31 ديسمبر 2014 : 387 عونا موزعين كما يلي :

- أعوان تأطير: 278

- أعوان تنفيذ : 54

- عملة : 55

ويحوصل الجدول المصاحب (الملحق عدد 2) توزيع الأعوان حسب الوحدات .

- متابعة تطبيق إجراءات معاينة وتتبع المخالفات الجبائية الجزائية والنزاعات المترتبة عنها لدى المحاكم المختصة ؛
- مساندة المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات في النزاعات الجبائية ؛
- دراسة جدوى الطعن بالتعقيب في القرارات التمهائية الصادرة عن محاكم الاستئناف والقيام بالإجراءات اللازمة في الغرض؛
- إعداد مذكرات الدفاع في القضايا التعقيبية المقدمة من قبل المطالبين بالأداء.

وقد بلغ مجموع أعوان هذه الوحدة 32 عونا إلى موفى ديسمبر 2014.

### 3. وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات :

تتكوّن هذه الوحدة من إدارتين و 6 إدارات فرعية و 6 مصالح و 6 فرق عمل يشرف على كل فريق إطار ينتفع برتبة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية، وهي مكلفة خاصة بـ :

- المساهمة في إعداد مشروع مخطط الإعلامية الخاص بوزارة المالية وتحديد حاجيات الإدارة العامة للأداءات والمساهمة في ضبط الاختيارات التقنية وتحديد الأولويات ؛
- إعداد كراس الشروط الخاصة بالتطبيقات الإعلامية المطلوب إنجازها ؛
- تأمين التصرف في المنظومات الإعلامية واستغلالها من طرف مختلف هيكل الإدارة العامة للأداءات ؛
- القيام بأعمال البرمجة الطرفية بطلب من مختلف المصالح؛
- وضع نظام معلومات يمكن من الإطلاع على المعطيات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- تجميع المعلومات المتعلقة بأداء المنظومة الجبائية وفرزها والسهر على تحيينها ؛
- ضبط المؤشرات المتعلقة بأداء المنظومة الجبائية.

وقد بلغ مجموع أعوان هذه الوحدة 22 عونا إلى موفى ديسمبر 2014.

### 4. وحدة تفقد المصالح الجبائية :

تتكوّن هذه الوحدة من متفقدين من الدرجة الأولى برتبة وامتيازات مدير إدارة مركزية وعشرة ( 10 ) متفقدين من الدرجة الثانية برتبة وامتيازات كاهية مدير إدارة مركزية وعشرين (20) متفقدًا من الدرجة الثالثة برتبة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية، وهي مكلفة خاصة بـ :

- مراقبة تطبيق التشريع الجبائي والإجراءات والتراتيب الجاري بها العمل بمختلف مصالح الإدارة العامة للأداءات

؛

- القيام بالتفقد الإداري والمالي والتحققات المتعلقة بتسيير المصالح الجبائية ؛

- القيام بالأبحاث في المخالفات والتجاوزات المرتكبة من قبل الأعوان أثناء مباشرة مهامهم أو بمناسبة القيام بها ؛

- القيام في إطار مشمولاتها بمناخعة تسوية وضعيات المطالبين بالأداء ؛

- تجميع واستغلال التقارير الدورية لنشاط الإدارة العامة للأداءات وكذلك تقارير التفقد والتحققات المنجزة من قبل مختلف أجهزة الرقابة.

وقد بلغ مجموع أعوان هذه الوحدة 32 عونا إلى موفى ديسمبر 2014.

### 5. وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية :

تتكوّن وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية من:

- **خلية المراقبة الجبائية** التي تشتمل على ( 03 ) فرق عمل يشرف على كل فريق محقق من الدرجة الأولى برتبة وامتيازات مدير إدارة مركزية ويضم (05) محققين من الدرجة الثانية برتبة وامتيازات كاهية مدير إدارة مركزية و(25) محققًا من الدرجة الثالثة برتبة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية ؛

- **خلية الأبحاث الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي** يشرف عليها محقق من الدرجة الأولى برتبة وامتيازات مدير إدارة مركزية يساعده (05) محققين من الدرجة الثانية برتبة وامتيازات كاهية مدير إدارة مركزية و (20) محققًا من الدرجة الثالثة برتبة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية ؛

- **خلية الصلح والنزاع الجبائي** يشرف عليها مقرر من الدرجة الأولى برتبة وامتيازات مدير إدارة مركزية يساعده مقرران من الدرجة الثانية برتبة وامتيازات كاهية مدير إدارة مركزية و(06) مقررين من الدرجة الثالثة برتبة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية ؛

- مصلحة الاستقصاءات و تجميع المعطيات ؛
- مصلحة الاستقبال و الإرشاد.

وقد بلغ مجموع أعوان هذه الوحدة 80 عونا إلى موفى ديسمبر 2014.

## 7. خلية التدقيق الداخلي والجودة:

وتتكفل وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية خاصة بـ:

- تأمين عمليات المراقبة الجبائية على المستوى الوطني للأداءات والمعاليم والضرائب والأتاوى وغيرها من الموارد الجبائية الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق و الإجراءات الجبائية؛
- القيام بإجراءات النزاع الجبائي المتعلق بأساس الأداء لدى المحاكم المختصة ومتابعة وتجسيم الصلح القضائي بالنسبة للملفات الرّاجعة إليها بالنظر؛
- إنجاز الأبحاث ومقاومة التهرب الجبائي والقيام بالتدخلات اللازمة في هذا الإطار؛
- تجميع المعلومات والمعطيات اللازمة لعمليات المراقبة الجبائية و ذلك بالتنسيق مع مختلف مصالح الإدارة العامة للأداءات.

وقد بلغ مجموع أعوان وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية 146 عونا إلى موفى ديسمبر 2014 .

## 6. وحدة المصالح المشتركة و التكوين و التعاون الدولي:

تتكوّن هذه الوحدة من 3 إدارات و 6 إدارات فرعية و 12 مصلحة، وهي مكلفة خاصة بـ:

- إعداد مشاريع التنظيم الإداري للإدارة العامة للأداءات والمصالح الخارجية التابعة لها والسهر على متابعة تنفيذها؛
- القيام بجميع الأعمال التي تدخل في إطار التصرف في الأعوان الراجعين بالنظر للإدارة العامة للأداءات ؛
- إعداد مشروع ميزانية الإدارة العامة للأداءات للتصرف والتنمية ؛
- صيانة البناءات والمعدّات والتجهيزات الإدارية و وسائل النقل ؛
- تأمين عمليات التزود بالمواد والمعدّات والتجهيزات ومسك حسابية المواد والقيام بعمليات الجرد؛
- توثيق الفقه الجبائي وتأمين توزيعه على مختلف مصالح الإدارة العامة للأداءات ؛
- تنفيذ البرامج والمخططات الوطنية في مجال الأرشيف بالتنسيق مع الأرشيف الوطني وإعداد أدوات العمل الأرشيفية والسهر على تحيينها؛
- إعداد برامج التكوين والرّسكلة والسهر على تنفيذها وذلك بالتعاون مع المدرسة الوطنية للمالية؛
- إعداد وتنفيذ برامج التعاون الدولي في مجال تكوين الأعوان و تبادل الخبرات.

تضمّ خلية التدقيق الداخلي والجودة إدارتين فرعيّتين و 4 مصالح و خلية المدققين الداخليين التي تتكوّن من (04) مدققين من الدرجة الثانية برتبة و امتيازات كاهية مدير إدارة مركزية يساعدهم (08) مدققين من الدرجة الثالثة برتبة و امتيازات رئيس مصلحة إدارية مركزية، وهي مكلفة خاصة بـ :

- تصوّر منهجية التدقيق الداخلي وإعداد المواصفات وأدلة الإجراءات وتحيينها؛
- إعداد برامج التدقيق الداخلي والتدقيق في الجودة؛
- ضبط مؤشرات التصرف على مستوى مختلف مصالح الإدارة العامة للأداءات ومتابعة تحقيقها؛
- إرساء منظومة الجودة والسهر على تحسينها وتعميمها؛
- تحسين أساليب وآليات الاتصال مع المواطن؛
- إنجاز عمليات تدقيق داخلي للجودة للتأكد من المطابقة للمواصفات واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الاقتضاء .
- وقد بلغ مجموع أعوان خلية التدقيق الداخلي والجودة 7 أعوان إلى موفى ديسمبر 2014.

## 8. إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي :

تتشمّل إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي على إدارة فرعية ومصّلحتين وهي مكلفة خاصة بـ:

- استقبال المطالبين بالأداء وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه والإعلام لفائدتهم؛
- السهر على نشر المعلومة الجبائية بالتنسيق مع مختلف المصالح المختصة ؛

- تحسيس المطالبين بالأداء بضرورة إيداع تصاريحهم الجبائية في الأجال القانونية وذلك من خلال نشر البلاغات بمختلف وسائل الاتصال المكتوبة والسمعية والبصرية .  
ويسهر على تسيير هذه الإدارة إداريين.

## 9. مركز الإرشاد الجبائي عن بعد :

يشتمل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على 3 إدارات فرعية و 5 مصالح وهو مكلف خاصة بالرد على تساؤلات المطالبين بالأداء ذات الطابع الجبائي عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.  
ويسهر على تسيير هذه الإدارة إطار بخطة مدير.  
وقد بلغ مجموع أعوان مركز الإرشاد الجبائي عن بعد 16 عونا إلى موفى ديسمبر 2014 .

## 10. مكتب الضبط:

بلغ مجموع أعوان مكتب الضبط 14 عونا إلى موفى ديسمبر 2014.

## II. المصالح الخارجية:

بلغ مجموع أعوان المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات 3.615 عونا إلى موفى ديسمبر 2014 موزعين كما يلي :

- 1.973 عون تأطير؛
- 1.075 عون تنفيذ؛
- 567 عملة.

وتتكوّن المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات من إدارة المؤسسات الكبرى و 27 مركزا جهويًا لمراقبة الأداءات على أساس مركز بكل ولاية ما عدى ولاية تونس التي تضم 3 مراكز تونس 1 وتونس 2 وتونس 3 وولاية صفاقس التي تضمّ مركزين صفاقس 1 وصفاقس 2 كما تتوزع هذه المراكز بين 16 مركزا جهويًا لمراقبة الأداءات من صنف "أ" و 11 مركزا جهويًا لمراقبة الأداءات من صنف "ب" كما تضمّ 156 مكتبا لمراقبة الأداءات لظرفها مجرّة بالإعلاميّة و 3 مكاتب ضمان.

# العنوان I :

خطة أعمال المراقبة  
الجبائية التي تم ضبطها  
بالنسبة لسنة 2014



لقد تمّ إعداد برنامج عمل الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2014 انطلاقاً من الأولويات التي تمّ ضبطها بقانون المالية لسنة 2014 الذي تضمن أحكاماً جبائية تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتمويل الاستثمار ودفع التشغيل ودعم الشفافية ومساندة قواعد المنافسة النزيهة والتصدي للتهرب الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وتحسين استخلاصه من خلال الحدث على الاندماج التلقائي للناشطين في الاقتصاد المنظم .

وانطلاقاً من هذه الأهداف تمّ التركيز عند ضبط برنامج عمل الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2014 على خصوصيات الظرف الاقتصادي والاجتماعي حيث تمّ اعتماد التمشي التالي:

-المحافظة على الدور الفعّال للجبائية في توجيه الجهود التنموي وذلك باتخاذ إجراءات في إطار مواصلة الإصلاح الجبائي وتحسين مردود الأداء ؛

-العمل على تحقيق العدالة الجبائية خاصة في ميدان إيداع التصاريح الجبائية والعمل على الرفع في مردودية تدخّلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها حتى تتمّ المحافظة على نفس نسق التطوّر رغم الصعوبات التي شهدتها البلاد وذلك لتعبئة موارد ميزانية الدولة ؛

-الحرص على حسن تطبيق الإجراءات الجبائية الواردة بمجلة الحقوق والإجراءات الجبائية على مستوى المراقبة والنزاع الجبائي؛

-الحرص على إعادة تهيئة مصالح المراقبة التي تضررت وتدعيمها بالتجهيزات الضرورية.

وعلى هذا الأساس ارتكز برنامج عمل الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2014 خاصة على:

تعبئة موارد ميزانية الدولة؛

تعزيز مصالح المراقبة والرفع من جودة الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء؛  
دعم وتطوير وسائل العمل.

## I. تعبئة موارد ميزانية الدولة: وذلك من خلال:

- الرفع من مردود عمليات المراقبة من خلال حسن اختيار الملفات المبرمجة للمراجعة الجبائية؛
- إرساء خطة عملية للتواصل والتنقيف مع المطالبين بالأداء لتحسيسهم بمدى أهمية الجبائية في توفير موارد مالية للاقتصاد الوطني؛

- تنشيط إدارة الاستقصاءات وتجميع المعطيات على مستوى المصالح المركزية ومكاتب الاستقصاءات وتجميع المعطيات على مستوى المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات؛
- إثراء قاعدة المعلومات المتوفرة لدى الإدارة؛
- مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للأداءات لتفعيل خلية الأبحاث الجبائية لمقاومة التهرب الجبائي؛
- مزيد تأطير وتكوين أعوان المراقبة.

## II. تعصير مصالح المراقبة والرفع من جودة الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء:

وذلك من خلال:

- الرفع من جودة الخدمات المسداة لفائدة المطالبين بالأداء من خلال الانتهاء من إنجاز كراس الشروط المتعلقة بإعداد الإضبارة الجبائية ( LIASSE FISCALE ) ومواصلة عملية تبسيط الإجراءات واعتماد نظام الجودة ISO9001 V 2008 بـ 10 مكاتب .
- ضبط برنامج شامل لتعصير إدارة الجبائية بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي في اتجاه إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للأداءات وإحداث مصالح تعنى بالمؤسسات المتوسطة.
- إعداد الصياغة النهائية لتعصير إدارة الجبائية في إطار إصلاح المنظومة الجبائية والشروع في تطبيق التوصيات المنبثقة عن اللجنة المكلفة بتعصير إدارة الجبائية بعد المصادقة عليها في إطار الاستشارة الوطنية لإصلاح المنظومة الجبائية .

### III. تحسين مردود النزاع الجبائي:

وذلك خاصة عبر:

- المساهمة في مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية خاصة بالنسبة للمحور المتعلق بدعم الشفافية ومقاومة التهرب الجبائي ودعم ضمانات المطالب بالأداء؛
- تحسين مناخ التعامل بين المصالح الجبائية والمطالب بالأداء عبر السعي إلى تقليص آجال إصدار المقررات الإدارية؛
- مزيد تأطير المصالح الجهوية للمراقبة الجبائية ومزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والنزاع الجبائي وحلّ الإشكاليات المتصلة بتطبيق التشريع الجبائي وذلك بإصدار المزيد من المذكرات التفسيرية في مادة المراقبة والنزاع الجبائي؛
- القيام بدورات تكوينية حول الإشكاليات التطبيقية المتعلقة بالإطار العام للمراقبة الجبائية وبإجراءات النزاع المتعلقة بأساس الأداء وبالنزاع الجبائي الجزائي؛
- السعي للتقليص في آجال الردّ على عرائض المطالبين بالأداء؛
- إعداد بطاقات حول عرائض المطالبين بالأداء الذين لم يتولوا الاعتراض في الآجال على قرارات التوظيف الإجباري أو الذين رفضت دعواتهم شكلا وإيقاف التنفيذ في الحالات التي تستوجب ذلك؛
- متابعة محاضر لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء؛
- متابعة الأحكام الصادرة في القضايا المتعلقة بأساس الأداء أو بالمخالفات الجبائية الجزائية المنشورة أمام المحاكم بمختلف أصنافها؛
- متابعة تنفيذ الإجراءات الجديدة الواردة بقانون المالية لسنة 2014 وإعداد المذكرات المتعلقة بالأحكام المتصلة بالإجراءات الجبائية؛
- تحسين أدلة إجراءات المراقبة الجبائية والنزاع الجبائي المتعلق بأساس الأداء والنزاع الجبائي الجزائي؛
- اقتراح أحكام جديدة حول الإصلاح الجبائي وإجراءات المراقبة الجبائية والنزاع الجبائي في إطار قانون المالية لسنة 2015؛
- مزيد تحسين وتعصير طرق العمل خاصة من خلال استعمال تطبيقات إعلامية تساهم في مراقبة وتحسين المعطيات الخاصة بإدارة الجبائية ومزيد التنسيق بين مختلف المصالح الجهوية للمراقبة الجبائية ووحدة النزاع الجبائي؛
- إعداد إحصائيات وتقارير دورية تهمّ النتائج المسجّلة في مادّة النزاع الجبائي ونسب تطوّر مردودها عموما وذلك على المستوى الجهوي والمركزي؛
- العمل على تنظيم ملتقيات تهدف إلى مزيد تطوير كفاءات أعوان إدارة الجبائية بشكل دوري في مستوى كافة الأصناف.

### IV. دعم وتطوير وسائل العمل :

تمّ التركيز خلال سنة 2014 على:

- مواصلة تطوير المنظومات والتطبيقات الإعلامية؛
- النهوض بمستوى الخدمات التي تسديها مصالح المراقبة؛
- تنمية قدرات الأعوان.

### 1. على مستوى الإعلامية :

شملت خطة عمل مصالح الإدارة العامة للأداءات في هذا المجال المحاور التالية :

- ملاءمة المنظومات الإعلامية "رفيق" و"التصريح ودفع الأداء عن بعد" و"صادق" مع أحكام قانون المالية لسنة 2014 وقانون المالية التكميلي لسنة 2014 وذلك بإعداد قواعد تصرّف لتحسين مختلف التطبيقات الإعلامية ذات العلاقة والمصادقة على هذه التحسينات.
- تحسين جودة المعلومات : من خلال تحيين سجلّ المطالبين بالأداء على مستوى رموز الأنشطة الاقتصادية وأرقام بطاقات التعريف الوطنية.
- تيسير القيام بالواجب الجبائي : من خلال:
  - المصادقة على الأسطح البيئية التي تمّ إرساؤها بين المنظومتين الإعلاميتين "رفيق" و"أدب" لتمكين الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة من التنبّث من الوضعية الجبائية لمزوّدتها بالبضائع والخدمات والأشغال والأملاك في إطار تطبيق أحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014؛

## ■ أعمال أخرى:

- تركيز منظومة "أخذ القرار" بوحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية و بإدارة المؤسسات الكبرى وتمكين هاتين المصلحتين من استغلال المعطيات المتوفرة بهذه المنظومة كلّ فيما يخصه على أن يتم في مرحلة ثانية تعميمها على أهمّ المراكز الجهوية؛
- تحيين التطبيقات الإعلامية الخاصة بالمساندة في إعداد برنامج المراجعة الجبائية (تطبيق تمكّن من انتقاء الملفات التي يمكن إدراجها ضمن برنامج المراجعة الجبائية المعقدة وضبط الأولوية حسب جملة من المقاييس والمعايير) وكذلك قاعدة المعطيات الجبائية الخاصة بها وتمكين المراكز الجهوية من استغلال هذه المعلومات كلّ فيما يخصه؛
- المشاركة في إعداد كراس الشروط الخاص بالإضارة الجبائية التي تمكّن من توحيد البيانات المضمّنة بالقوائم المالية؛
- المشاركة في عملية تحيين التصاريح الجبائية لملاءمتها مع أحكام قانون المالية لسنة 2014 وقانون المالية التكميلي لسنة 2014؛
- إعداد تقارير حول التصاريح الشهرية والسنوية والمتعلقة بالأقساط الاحتياطية المودعة عبر منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد؛
- المشاركة في تطوير موقع الواب الخاص بوزارة المالية ([www.finances.gov.tn](http://www.finances.gov.tn)) وذلك بإدراج المعلومات الخاصة بالإدارة العامة للأداءات (مهامها، الهيكل التنظيمي، ...) وإثراء قائمات الاتصال بالإدارة وتبسيط طريقة الوصول إلى المعلومات وكذلك إدراج الإحصائيات المتعلقة بنشاط الإدارة بطريقة مدققة وسهلة الاستعمال؛

-إعداد كراس الشروط الفنيّة المتعلقة بإضافة تطبيق إعلامية ضمن موقع الواب الخاص بوزارة المالية [www.impots.finances.gov.tn](http://www.impots.finances.gov.tn) تمكّن المؤسسات العمومية من غير مستعملي منظومة "أدب" وكذلك المنشآت العمومية من التثبت من الوضعية الجبائية لمزودها بالبضائع والخدمات والأشغال والأملك قبل صرف مستحقّاتهم.

■ تعديل وتطوير تطبيقات إعلامية : من خلال إعداد كراس الشروط الفنيّة المتعلقة بإضافة تطبيق إعلامية متعلقة بعمليات المراقبة بالطريق العام.

■ تطوير منظومة "جاد" للتصرف الإلكتروني في العقود والكتابات:

- إضافة عمليات جديدة ضمن منظومة " جاد" تمكّن من البحث على العقود في جميع المراكز، استخراج إحصائيات حول عدد العقود التي تمّ نسخها موزّعة حسب المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وحسب الأعوان؛
- مزيد التحكم في المنظومة وذلك بضبط قائمة الوظائف التي يمكن استعمالها حسب المهام الموكولة للأعوان (مسح العقود، الإطلاع،...)

- مواصلة عملية إسناد عناوين إلكترونية لفائدة إطارات مراقبة الأداءات خاصة بمنظومة "Zimbra" للتراسل الإلكتروني عبر الانترنت (الشبكة المعلوماتية الخاصّة بمنظومتي "رفيق" و "صادق").

■ ربط مصالح المراقبة الجبائية بمنظومتي "رفيق" و "صادق" و متابعة وضعية المعدّات الإعلامية :

- لإعداد ومتابعة الاستشارات المتعلقة بالتهيئة الكهربائية والمعلوماتية وفرز العروض الماليّة والفنيّة المتعلقة بها؛
- متابعة عملية تعزيز مصالح مراقبة الأداءات بالمعدّات الإعلامية (حواسيب وطابعات لايزيرية) الخاصة بالمنظومات الإعلامية "رفيق" و "صادق" و "جاد" و "أدب"؛

متابعة وضعية المعدّات الإعلامية والشبكة المعلوماتية الخاصة بالمنظومات الإعلامية ؛

متابعة عملية ربط بعض مصالح مراقبة الأداءات بالشبكة المعلوماتية الخاصة بالمنظومات الإعلامية وذلك خاصة بالنسبة إلى الإحداثيات الجديدة ونقل المقرّات ؛

صيانة بعض المعدّات الإعلامية المقتناة من قبل الإدارة العامة للأداءات والسهر على سلامتها.

- ضبط محتوى مطوية للإعلام والإرشاد تخصّ تجريد الواجبات الجبائية من طابعها المادي (نظام الإيداع على حوامل ممغطة) ؛
- المشاركة ضمن الفريق المكلف بإعادة النظر في القاعدة الوثائقية للجبائية والاستخلاص لتفادي النقائص الحالية وتعصيرها (طريقة إدراج المحتوى، طريقة تصنيفه....) ؛
- توفير الإحصائيات لإعداد قانون المالية والإحصائيات القطاعية وكذلك إعداد إحصائيات لفائدة الوزارات الأخرى و صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- موافاة هيئة الرقابة العامة والوزارات الأخرى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بسجلات المطالبين بالأداء وكذلك محتوى بعض التصاريح الجبائية (تصاريح الأداء على التكوين المهني، المساهمة لفائدة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، تصاريح الأداء على القيمة المضافة،...)
- التثبيت من الوضعية الجبائية للمترشّحين للمناظرات الوطنية والمنتمين بالآلية 16 وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية وللمترشّحين للانتفاع بالسكن الاجتماعي؛
- إعداد إحصائيات شهرية حول تطوّر إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة حسب القطاعات وحول تطوّر الإحداثيات و سجلّ المطالبين بالأداء وكذلك حول نسب إيداع التصاريح السنوية والمتعلقة بالأداء على القيمة المضافة والخصم من المورد؛
- إعداد إحصائيات لإحتساب مؤشرات الجودة بمكاتب مراقبة الأداءات؛
- المشاركة ضمن فريق العمل المكلف بالمشور المتعلق بتعصير إدارة الجبائية في إطار مشروع الإصلاح الجبائي؛
- احتساب منحة المراقبة والاستخلاص الخاصة بأعوان وإطارات الإدارة العامة للأداءات (مصالح مركزية ومصالح خارجية) ؛
- إعداد وثيقة لسبر آراء بعض المطالبين بالأداء حول جودة الخدمات المسداة من قبل 10 مكاتب مراقبة أداءات ؛
- المشاركة في عمل اللجنة المتعلقة بإعداد نموذج محاكاة للأداء على القيمة المضافة؛
- المشاركة في عمل اللجنة المتعلقة بإعداد نموذج محاكاة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين؛
- إعداد تطبيق إعلامية للتصرّف ومتابعة المطالب الصادر عن البلدان التي أبرمت معها تونس معاهدة لتبادل المعلومات؛

- المشاركة في عمل اللجنة الفنيّة للتعداد العام للسكان والمساكن؛
- المشاركة في عمل اللجنة الاستشارية المتعلقة بتعزيز آليات المنظومة الوطنية للإحصاء؛

- مواصلة التنسيق مع مركز الإعلامية لوزارة المالية لتمكين بعض الإطارات الراجعين بالنظر إلى المصالح المركزية والخارجية للإدارة العامة للأداءات من استغلال الأنترنات عبر الولوج إلى الموزّع الذي تمّ تخصيصه للغرض عوضاً عن استعمال هذه الخدمة عبر مزوّد الأنترنات وذلك في إطار تعصير وسائل عمل مصالح الجبائية ومزيد الضغط على المصاريف .

## 2. على مستوى الخدمات التي تسديها مصالح الإدارة العامة للأداءات:

- متابعة منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد: بلغ العدد الجملي للمؤسسات الخاضعة وجوبا للتصريح ودفع الأداء عن بعد 12.998 مؤسسة إلى موفى ديسمبر 2014 بما في ذلك المؤسسات التي صرّحت برقم معاملات بعنوان سنة 2013 يساوي أو يفوق 1 م د. كما انخرطت بهذه المنظومة 12.610 مؤسسة إلى موفى ديسمبر 2014 منها 10.273 مؤسسة بصفة إجبارية و 2.337 مؤسسة بصفة اختيارية.
- متابعة إيداع التصاريح والقائمت والكشوفات على حوامل ممغطة : تمّ خلال سنة 2014 توجيه مراسلات تحسيسية لـ 1.600 مؤسسة أصبحت خاضعة لواجب إيداع التصاريح والقائمت والكشوفات على حوامل ممغطة .

وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات الخاضعة لواجب إيداع تصريح المؤجر بعنوان سنة 2013 على حوامل ممغنطة (بعد عملية التحيين) 12.799 مؤسسة قامت منها 9.038 مؤسسة بإيداع هذا التصريح حسب هذه الطريقة أي بنسبة إيداع تساوي 70,6%.

#### ■ استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في الوثائق :

قامت خلايا "جاد" للتصرف الإلكتروني في الوثائق منذ بداية استغلال المنظومة إلى موفى ديسمبر 2014 بنسخ حوالي 438 ألف عقدا ناقلا للملكية (ملحق عدد 3).

### 3. على مستوى تنمية قدرات الأعوان:

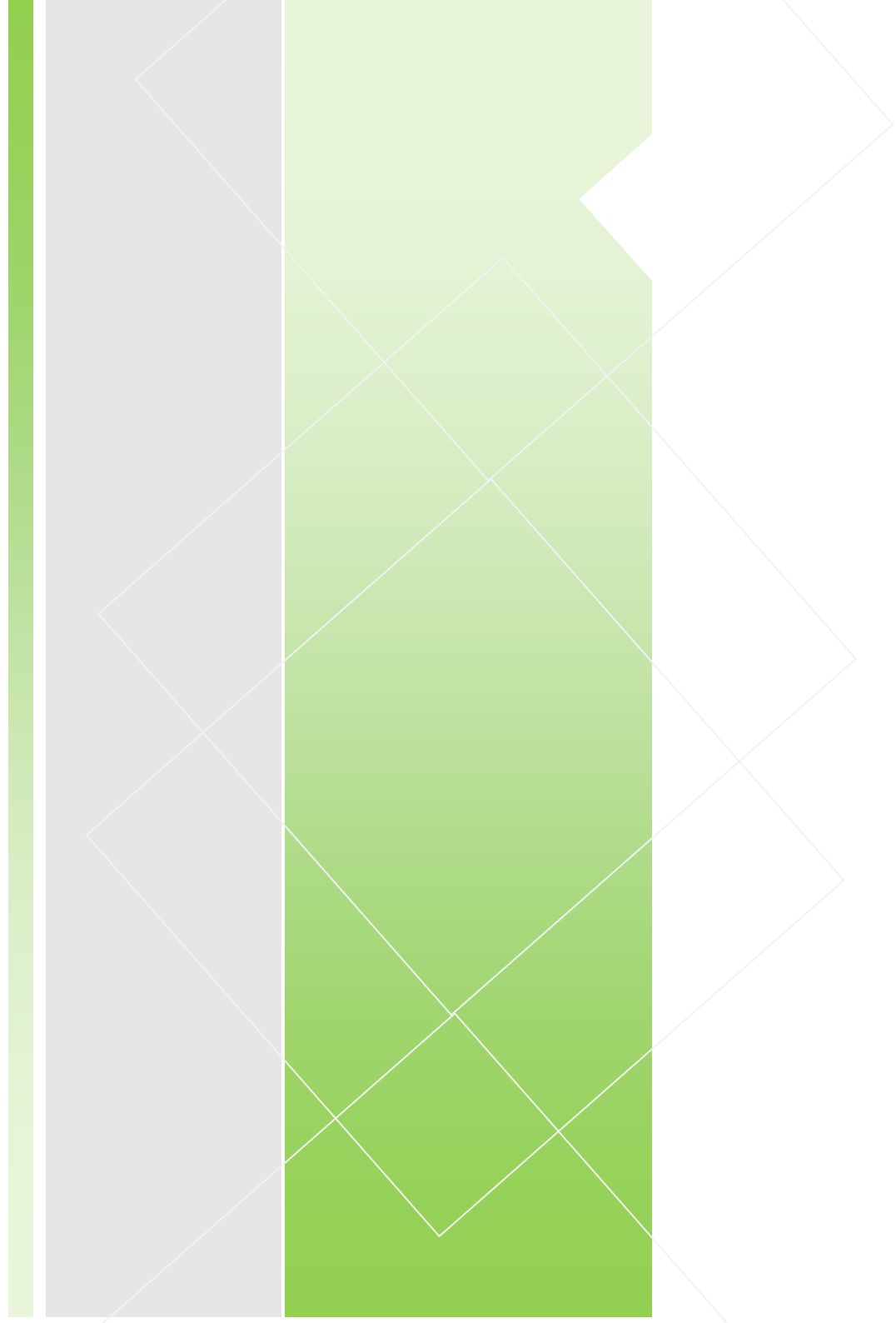
ارتكزت خطة عمل سنة 2014 على مواصلة إعداد دورات تكوينية وملتقيات في اتجاه :

تنمية قدرات الأعوان والرفع من أدائهم وتمكينهم من مواكبة مختلف الإصلاحات والتنقيحات المضمنة بقوانين المالية والإمام بمختلف التشريع الجبائية الجاري بها العمل؛  
تدعيم تفتح الإدارة على محيطها الخارجي وذلك بالاستعانة بعدد من الخبراء والمختصين في عدة ميادين ذات علاقة بالجبائية لتنشيط العديد من المحاور في الميدان المحاسبي والقطاع المالي وقطاع المحروقات والقانون التجاري؛

تكوين الإطارات الراغبة في الترشح لخطة رئيس مكتب مراقبة الأداءات قصد تدعيم قدراتهم خاصة في مجال المراقبة والتسيير وتأهيلهم للاضطلاع بالمهام المتعلقة بهذه الخطة؛

تعزيز التعاون الدولي في مجال التكوين مع عدة منظمات دولية على غرار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "OCDE" وصندوق النقد الدولي "FMI" والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" ومركز اللقاءات والدراسات لمسيير الإدارات الجبائية "CREDAF" وجمعية السلطات الضريبية بالدول الإسلامية وذلك لمزيد تطوير مهارات وقدرات الإطارات المكلفين بالمراقبة الجبائية من خلال تبادل التجارب والخبرات مع بقية البلدان المشاركة.

**العنوان II :**  
**الإجراءات المتخذة**  
**لتنفيذ خطة العمل**  
**خلال سنة 2014**



- الأجور المصرّح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- سجلّ العربات الوارد من الوكالة الفنية للنقل البري.

## II. إجراءات لفائدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية:

يتولّى إطار من وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي تمثيل وزارة المالية لدى لجنة متابعة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية المحدثة بمقتضى قرار وزير الصناعة بتاريخ 19 ماي 2000 وذلك في إطار قانون إنقاذ المؤسسات. وتجتمع اللجنة المشار إليها دوريا وبمعدل مرّة كل 15 يوما.

خلال سنة 2014 عقدت هذه اللجنة 17 اجتماعا تولت خلالها النظر في 149 ملفا لمؤسسات تمرّ بصعوبات اقتصادية في مختلف الأطوار القانونية، في المقابل وخلال سنة 2013 اجتمعت اللجنة 14 مرة تمّ خلالها درس 155 ملفا. وتوزّع الملفات التي تعهّدت بها اللجنة كالآتي:

السنة	2013	2014
إشعارات	7	3
مطالب تسوية رضائية	18	15
مطالب تسوية قضائية	64	70
تقارير إختبار	60	52
تقارير متابعة	6	9
<b>المجموع</b>	<b>155</b>	<b>149</b>

لغاية تنفيذ خطة عمل الإدارة العامة للأداء لسنة 2014 تمّ اتخاذ إجراءات لـ:

-التحكّم في قاعدة الأداء من خلال تفعيل آليات المراقبة الجبائية والتركيز على توفير المعلومات ذات الصبغة الجبائية؛

-فائدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية؛

-معالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي؛

-تنمية القدرات وتطوير الكفاءات.

### I. إجراءات للتحكّم في قاعدة الأداء :

لغاية التحكّم في قاعدة الأداء وتحسين مردود عمليّات المراقبة الجبائية تمّ خلال سنة 2014 التركيز على توفير المعلومة الجبائية نظرا لأهميتها وانعكاساتها الإيجابية على تدخّلات مصالح المراقبة من خلال استقصاء المعلومات الجبائية بالاعتماد على ما توفره المنظومات والتطبيقات الإعلامية وكذلك من خلال العرائض الواردة على الإدارة العامة للأداء وتوزيعها على المصالح المكلفة بالمراقبة الجبائية لاستغلالها في إطار تسوية الوضعية الجبائية للمطالبين بالأداء وخاصة منهم الخاضعين للنظام التقديري.

كما تمّ تطعيم بنك معلومات منظومة "صادق" بالمعلومات المتعلقة بسنة 2013 والتي تخصّ:

- 9.041 تصريح مؤجر مودع على حوامل ممغنطة بعنوان سنة 2013 من قبل المؤسسات الخاضعة لهذا الواجب وكذلك المؤسسات التي اختارت هذه الطريقة لإيداع التصريح المذكور، تضمّنت:

بحساب المليون دينار

طبيعة المبالغ المدفوعة	عدد المنتفعين	المبالغ الخام	مبالغ الخصم من المورد
• أجور	1.006.914	18,340	3,108
• أتعاب أو عمولات أو أكرية	150.155	4,044	0,269
-مداخيل رؤوس أموال منقولة	257.092	0,854	0,180
-صفقات	303.513	11,975	0,709
<b>المجموع</b>	<b>1.717.674</b>	<b>35,213</b>	<b>4,266</b>

▪ العمليات الديوانية (الواردات والصادرات)؛

### III. إجراءات لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي:

بهدف تبسيط التشريع الجبائي ومعالجة الإشكاليات التطبيقية والنقائص التي تَمَّت معابنتها تولت مصالح الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2014 إصدار العديد من المذكرات الإدارية والردّ على التساؤلات الصادرة عن المطالبين بالأداء وعن المصالح المكلفة بالمراقبة الجبائية وهو ما يمكن من توحيد وتنمية الفقه الإداري الجبائي وتبسيط إجراءات المراقبة والنزاع.

وقد تمّ في هذا الصدد إصدار:

- 3.247 إجابة كتابية للردّ على التساؤلات الصادرة عن المراكز والإدارات الأخرى وعن المطالبين بالأداء؛
- 132 مذكرة إدارية و 4 مذكرات عامة شملت خاصة المحاور التالية :
- إدراج الوثائق المتعلقة بعمليات المراجعة المعمقة بمنظومة "صادق"؛
- تطبيق أحكام الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2014؛
- متابعة تنفيذ برنامج المراجعة الجبائية المعمقة للأشخاص الذين تمّت مصادرة ممتلكاتهم أو المتعاملين معهم والشركات المساهمين في رأسمالها؛
- السلطة المؤهلة لإصدار قرارات التوظيف الإجباري؛
- تبسيط إجراءات إسناد نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات المصدّرة كلياً بعنوان اقتناء وسائل النقل النفعيّة؛

بلغ عدد المؤسسات التي تمرّ بصعوبات إقتصادية خلال سنة 2014 والتي إنتفعت بقانون الإنقاذ 88 مؤسسة مقابل 89 مؤسسة خلال سنة 2013 .  
وقد نتج عن أعمال اللجنة:

- بالنسبة لمطالب إشعار في مرور مؤسسات بصعوبات إقتصادية:
  - الموافقة على 3 ملفات .
  - بالنسبة لمطالب في فتح إجراءات التسوية الرضائية:
  - الموافقة على فتح إجراءات التسوية الرضائية لفائدة 9 مؤسسات ؛
  - رفض 6 مطالب فتح إجراءات التسوية الرضائية وإشعار المحكمة بفتح إجراءات التسوية القضائية.
  - بالنسبة لمطالب في فتح إجراءات التسوية القضائية:
  - تمكين 31 مؤسسة من الإنتفاع بإجراءات التسوية القضائية؛
  - رفض فتح إجراءات التسوية القضائية لـ 36 مؤسسة؛
  - مراسلة المحكمة بخصوص مؤسسة واحدة؛
  - تفويض النظر للمحكمة في مؤسستين.
  - بالنسبة لرأيها في تقارير الإختبار: إقترحت اللجنة:
  - إنقاذ 27 مؤسسة؛
  - تقليص 3 مؤسسات؛
  - إحالة 19 مؤسسة للغير؛
  - رفض فتح إجراءات التسوية لمؤسسة واحدة تبعا لتقارير الإختبار؛
  - طلب تعيين خبير فنيّ لمؤسسة واحدة؛
  - تمّ إبطال تسوية قضائية لمؤسسة واحدة.
- وقد صدرت سنة 2014 أحكاما تقضي بـ:
- إنقاذ 17 مؤسسة موزّعة كالاتي:
- مواصلة النشاط بالنسبة لـ 9 مؤسسات؛
- إحالة 8 مؤسسات للغير.
- تقليص 17 مؤسسة.



## IV. إجراءات لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتنمية القدرات وتطوير الكفاءات:

- إعداد مخطط للتكوين لسنة 2014 تضمّن 232 دورة من المنتظر أن ينتفع بها قرابة 4.273 عوناً وإطاراً من المصالح المركزية والخارجية للإدارة العامة للأداءات؛
- الرفع من قدرات المكوّنين من خلال تشريك عدد منهم في دورات لتكوين المكوّنين بتونس والخارج؛
- التنسيق مع عدّة خبراء لتنشيط دورات تكوينية في المجال المحاسبي والقطاع المالي والقانون التجاري بمقرّ المدرسة الوطنية للمالية وبفضاءات التكوين المتوفرة بالجهات وتدرج هذه الدورات أساساً ضمن المحاور التالية :
  - المحاسبة الجبائية والاعتماد على المحاسبة،
  - المحاسبة المعقدة،
  - حجاية بعض القطاعات الخصوصية "قطاع المحروقات" و"قطاع الاتصال"،
  - المحاسبة التجارية المعتمدة من قبل المؤسسات المالية (البنوك)،
  - حجاية غير المقيمين،
  - القانون الجبائي والقانون التجاري والمدني (نقاط التلاقي والاختلاف)،
  - التحكيم.

- تبسيط إجراءات إسناد شهادة في سحب أو تحويل المبالغ المودعة في حساب ادخار الاستثمار؛
- تبسيط إجراءات التأشير على الدفاتر؛
- إعفاء عمليات إنتاج وتوزيع وعرض الأعمال المسرحية والركحية والموسيقية والأدبية والتشكيلية من الأداء على القيمة المضافة؛
- حذف أحكام الفقرة الثانية من الفقرة الفرعية عدد 5 من الفصل 9 من مجلة الأداء على القيمة المضافة بعنوان العمليات التي يتمّ فسخها أو إلغائها؛
- تبسيط إجراءات استرجاع معالم التسجيل؛
- إحالة الملقات المتعلقة بمتابعة المخالفات الجبائية الجزائية الموجبة لعقوبة بدنية إلى الإدارة العامة للأداءات لعرضها على اللجنة المنصوص عليها بالفصل 74 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية؛
- تفعيل نشاط اللجان الجهوية للاستخلاص؛
- تنفيذ توصيات مجلس الوزراء المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- نشاط المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج؛
- إعلام الممارسين لإحدى الأنشطة الممارسة داخل المناطق البلدية المعنية بالاستثناء من الانتفاع بالنظام التقديري بضرورة الالتحاق بالنظام الحقيقي ابتداء من غرة جانفي 2015 وذلك تبعاً لصدور الأمر عدد 2939 لسنة 2014 المؤرخ في 01 أوت 2014؛
- متابعة مذكرات إثارة الدعاوي العمومية في المخالفات الجبائية الجزائية الموجبة لعقوبة بدنية؛
- إدراج المعطيات المضمّنة ببعض التصاريح بالضريبة التقديرية بالمنظومة الإعلامية "رقيق"؛
- توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الاقتناءات الممولة بجهة في إطار التعاون الدولي؛
- إجراءات تطبيق أحكام الفصل 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 المتعلق بدعم الشفافية ومقاومة التهريب الضريبي.

■ تعزيز سبل التعاون الدولي مع عدّة منظمات دولية تمثلت خاصة في:

- إعداد برنامج للتعاون الدوليّ في مجال التكوين بالاشتراك مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديّ "OCDE" وذلك في إطار تنفيذ اتفاقية الهبة المتحرّج عليها من قبل الصندوق الانتقالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتمويل مشروع "دعم تعبئة الموارد المحليّة لتعزيز شفافية وفاعليّة السياسة الجبائيّة"؛
- إعداد برنامج للتعاون الدوليّ في مجال التكوين مع الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة "USAID" وذلك في إطار دعم مشروع إصلاح المنظومة الجبائيّة؛
- إعداد البرنامج السنوي للتعاون الثنائي بين الإدارة العامة للأداءات التونسيّة والإدارة العامة للماليّة العموميّة بفرنسا لتدعيم قدرات الإطارات في المجال الجبائي من خلال تبادل التجارب والخبرات بين البلدين.

**العنوان III :**  
**النتائج المسجلة**  
**خلال سنة 2014**



## ب - 2: التنفيذ:

سنة 2014	سنة 2013	سنة 2012	سنة 2011	خلايا المراجعة المعمقة
2.485	2.432	1.809	1.297	- عدد الملفات التي تمت مراجعتها
544	534	520	496	- عدد المحققين
4,6	5,3	3,5	2,6	- معدل الملفات التي تمت مراجعتها من قبل كل محقق

تمّ خلال سنة 2014 مراجعة 2.485 ملفا مقابل 2.432 ملفا خلال سنة 2013 كما يبينه الجدول التالي:

## ب - 3: مردود الصلح:

بلغ مردود عمليات المراجعة المعمقة 231,4 م د خلال سنة 2014 مقابل 285,7 م د خلال سنة 2013 مسجلا تراجعاً بنسبة 19%. ويعود هذا التراجع خاصّة إلى مفعول إجراءات المصالحة الجبائية التي تمّ سنها بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2012 والتي تمّ التمديد في آجال الانتفاع بها إلى موفى مارس 2013. وقد مكنت هذه الإجراءات من تعبئة موارد إضافية قدرت بـ 100 مليون دينار.

## 2. نتائج متابعة احترام الواجبات الجبائية:

تركزت تدخّلات مصالح المراقبة الجبائية الرامية إلى متابعة مدى احترام الواجبات الجبائية الأساسية للمطالبيين بالأداء خلال سنة 2014 على مقاومة خاصّة الظواهر التالية:

- تعاطي النشاط دون القيام بإيداع التصريح بالوجود؛
- عدم التصريح بالأداء ودفعه في الآجال القانونية؛
- الإخلال بواجب مسك المحاسبة وتقديمها لمصالح الجبائية؛
- الإخلال بواجب القيام بالخصم من المورد ودفعه؛

ملكت الإجراءات التي تمّ اتخاذها سنة 2014 لتحقيق خطّة عمل مصالح الإدارة العامة للأداءات من إنجاز أهداف نوعيّة وكميّة على مستوى تطوير المقايض الجبائية وإحكام مراقبة تطبيق التشريع الجبائي ومتابعة احترام الواجبات الجبائية الأساسية والتصرّف في النزاع الجبائي.

## I. النتائج المسجلة على مستوى أعمال المراقبة الجبائية :

تتمثل أهمّ التدخّلات التي تقوم بها مختلف مصالح المراقبة الجبائية في إطار تطبيق التشريع الجبائي الجاري به العمل في إنجاز عمليّات المراجعة الجبائية الأولية للتصاريح والكتابات والعقود والمراجعة المعمقة للوضعيّات الجبائية ومتابعة الواجبات الجبائية للمطالبيين بالأداء. كما تتولّى مصالح المراقبة الجبائية الردّ على عرائض المطالبيين بالأداء وتطبيق التشريع المتعلق بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والبتّ في مطالب استرجاع الأداء.

## 1. مردود المراجعة الجبائية:

بلغ مردود عمليات المراجعة الجبائية 347,4 م د خلال سنة 2014 أي ما يعادل 39,7% من مردود الصلح و25,2% من المردود الجملي لمصالح المراقبة الجبائية (ملحق عدد 4).

## أ - المراجعة الأولية:

### أ 1: العمليات:

تهدف المراجعة الأولية للتصاريح والكتابات والعقود إلى التثبت من صحّة التصاريح الجبائية المودعة من قبل المطالبيين بالأداء وسلامة توظيف معالم التسجيل على الكتابات والعقود التي تمّ تقديمها لإجراء التسجيل. وقد قامت مصالح المراقبة الجبائية خلال سنة 2014 بإنجاز حوالي 10.000 عملية.

### أ 2: مردود الصلح :

بلغ مردود الصلح 116,0 م د خلال سنة 2014 مقابل 77,6 م د خلال سنة 2013 مسجلا تطورا بنسبة 49,5%.

## ب - المراجعة المعمقة:

### ب 1: البرمجة:

تمّ خلال سنة 2014 برمجة 3.590 ملفا من قبل خلايا المراجعة المعمقة مقابل 3.466 ملفا خلال سنة 2013 .

- أعمال التحيل الجبائي.

وقد مكنت تدخلات مصالح المراقبة لمقاومة هذه الظواهر (الاكتشافات وتسوية الإغفالات والمحاضر) من تحقيق مردود جملي بلغ **527,8** م د خلال سنة 2014 مقابل **420,9** م د خلال سنة 2013 مسجلة بذلك تطورا بنسبة **25,4%**.

#### أ - الاكتشافات:

بلغ عدد المطالبين بالأداء الذين تمت تسوية وضعيتهم الجبائية إثر اكتشافهم في حالة نشاط دون القيام بإيداع التصريح بالوجود طبقا لما تقتضيه أحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات **526** مطالبا بالأداء مقابل **557** مطالبا بالأداء خلال سنة 2013 أي بنسبة تراجع **5,6%**.

وقد بلغ مردود الاكتشافات **3,47** م د خلال سنة 2014 مقابل **1,04** م د خلال سنة 2013 مسجلا تطورا بنسبة قدرها **234%**.

وبمؤدى سنة 2014 أصبح السجل الجبائي يضم حوالي **685** ألف مطالبا بالأداء وذلك كما يبيّنه الملحق عدد 5.

#### ب - تسوية الإغفالات:

رغم الإجراءات المتخذة لتحسيس المطالبين بالأداء بضرورة احترام واجب التصريح بالأداء ودفعه فإن نسبة المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح السنوية للضريبة في الأجل القانونية لم تتجاوز **32,9%** بالنسبة للمداخيل والأرباح المحققة خلال سنة 2013 والمصرّح بها خلال سنة 2014 مقابل **38,7%** بالنسبة للمداخيل والأرباح المحققة خلال سنة 2012 والمصرّح بها خلال سنة 2013. وذلك كما يبيّنه الجدول المصاحب بالملحق عدد 6.

ولغاية تسوية وضعية المطالبين بالأداء المتخلفين عن إيداع التصاريح الجبائية التي حلّ أجلها تولّت هيكل المراقبة الجبائية خلال سنة 2014 تسوية الوضعية الجبائية لـ **71.124** مطالب بالأداء مقابل **67.836** مطالب بالأداء بالنسبة لسنة 2013 أي بنسبة تطور تقدر بـ **4,8%**. وقد بلغ مردود تسوية الإغفالات **522,0** م د خلال سنة 2014 مقابل **418,3** م د خلال سنة 2013.

وقد ساهمت تدخلات مصالح المراقبة الجبائية في هذا المجال في الرفع من نسبة إيداع التصاريح السنوية خلال سنة 2014 من **32,9%** في الأجل القانونية إلى **48,6%** بمؤدى ديسمبر 2014.

#### ج - المحاضر:

بالإضافة إلى متابعة الواجبات الجبائية المتعلقة بإيداع التصاريح والكتابات والعقود في الأجل المحدد بالتشريع الجبائي والواجبات الجبائية المتعلقة بالفواتير ترفّقت تدخلات مصالح المراقبة الجبائية على متابعة واجب مسك المحاسبة وتقديمها لمصالح الجبائية وواجب القيام بالخصم من المورد ودفعه ومقاومة أعمال التحيل الجبائي.

وقد بلغ عدد المحاضر المحرّرة بخصوص المخالفات الجبائية الجزائية التي تمّت معابنتها **33.154** محضرا خلال سنة 2014 مقابل **22.651** محضرا خلال سنة 2013.

وتتوزّع هذه المخالفات كما يلي:

- **26.277** مخالفة تتعلق بالتصريح بالأداء ودفعه؛

- **5.772** مخالفة تتعلق بالفواتير وسندات المرور منها **1.241**

محضر لعدم مصاحبة السلع بفواتير أو ما يقوم مقامها و **2.297**

محضرا لمصاحبة السلع بفواتير غير مطابقة لأحكام الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة؛

- **1.062** مخالفة تتعلق بالمحاسبة وتقديم معلومات لمصالح الجبائية؛

- **21** مخالفة تتعلق بلعمال التحيل الجبائي؛

- **22** مخالفة جبائية جزائية أخرى.

وبالاعتماد على البيانات المشار إليها أعلاه يتبين أنّ أهمّ المخالفات الجبائية الجزائية التي تمّت معابنتها تتمّ في المخالفات المتعلقة بعدم التصريح بالأداء ودفعه (**79,2%**).

وقد تمّ خلال سنة 2014 تسوية الوضعية بخصوص **27.420** محضرا مقابل **19.850** محضرا خلال سنة 2013.

### 3. متابعة عرائض المطالبين بالأداء:

قامت وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري خلال سنة 2014 بدراسة العرائض الواردة عليها من قبل المطالبين بالأداء وكذلك الاستفسارات الواردة عليها من مختلف المصالح الخارجية وكذلك الوزارات الأخرى. وقد تمّت الإجابة على 2.893 عريضة واستفسار منها 963 استفسارا في مادة الأداءات المباشرة و 784 استفسارا في مادة الأداءات غير المباشرة و 600 إجابة تعلقت ببطاقات حول الوضعية الجبائية لمطالبين بالأداء وبأبحاث حول مكاسب الباعثين الجدد وإمكانية انتفاعهم بامتيازات جبائية.

كما تولت وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري إصدار 53 مذكرة إدارية تمحورت خاصّة حول المواضيع التالية:

15	- المراقبة الجبائية:
01	- الأنشطة القطاعية:
10	- الواجبات الجبائية:
02	- الإعفاءات:
11	- الامتيازات الجبائية:
2	- الوثائق الإداريّة:
9	- الأداءات والمعاليم الأخرى:
3	- الاسترجاع:

المجموع: 53

### 4. النتائج المسجلة على مستوى توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة واسترجاع

الأداء :

بالإضافة إلى الأعمال الرامية إلى حسن تطبيق التشريع الجبائي ومتابعة الواجبات الجبائية الأساسية تتولى مصالح المراقبة الجبائية إسناد شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة إلى الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل والى البتة في مطالب الاسترجاع الصادرة عن المطالبين بالأداء.

### أ - نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة:

تطبيقا لأحكام مجلة الأداء على القيمة المضافة ومجلة تشجيع الاستثمارات والنصوص القانونية الأخرى المتعلقة بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة نتج خلال سنة 2014 تسليم 15.012 شهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة تضمت مبلغا جملي قدره 697,7 م د مقابل 719,6 م د بالنسبة لسنة 2013 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 3,1%.

ويحوصل الجدول الموالي المبالغ التي تمّ في شأنها منح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة حسب إطارها القانوني :

بحساب المليون دينار

نسبة التطور	سنة 2014	سنة 2013	الإطار القانوني
70,8 %	102,25 % 14,7	59,87 % 8,3	مجلة الأداء على القيمة المضافة (الفصل 11)
-32,8 %	261,99 % 37,6	389,93 % 54,2	مجلة تشجيع الاستثمارات
23,6 %	333,44 % 47,8	269,84 % 37,5	قوانين أخرى
-3,1 %	697,68 % 100	719,64 % 100	المجموع

### ب - استرجاع الأداء:

تولت مصالح المراقبة الجبائية خلال سنة 2014 دراسة مطالب الاسترجاع المودعة من قبل المطالبين بالأداء وأذنت بإرجاع مبلغ جملي قدره 467,1 م د.

وبذلك تكون نسبة المبالغ المحكوم بها استئنافيا على المبالغ المضمّنة بقرارات التوظيف الإجباري 42,1% خلال سنة 2014 مقابل 54% خلال سنة 2013 (ملحق عدد 9).

#### 4. متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور التعقيبي:

##### أ - متابعة نشر القضايا التعقيبية خلال سنة 2014:

تولّت خلية التصرف في النزاع الجبائي في مستوى التعقيب خلال سنة 2014 دراسة جدوى الطعن بالتعقيب في القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف في مادة النزاع الجبائي المتعلق بأساس الأداء تعلق بـ 392 ملفا مقابل 397 ملفا خلال سنة 2013 وقد نتج عن ذلك توجيه 234 مطلب تعقيب مقابل 246 مطلب خلال سنة 2013 وعدم مواصلة لإجراءات التعقيب بالنسبة لـ 78 ملفا مقابل 53 ملفا خلال سنة 2013 لعدم الجدوى من ذلك. كما تولّت الخلية الردّ على 80 مستند تعقيب يتعلّق بتعقيب المطالب بالأداء خلال سنة 2014 مقابل 98 مستند خلال سنة 2013 (ملحق عدد 10).

##### ب - متابعة القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية:

أصدرت المحكمة الإدارية 135 قرارا تعقيبي خلال سنة 2014 مقابل 150 قرارا خلال سنة 2013 وتوزّع القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية كما يلي :

- 67 قرارا تعقيبي لفائدة الإدارة.
- 68 قرارا تعقيبي لفائدة المطالب بالأداء.

وقد تولّى السادة قباض المالية إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزائدة في حدود 427,2 م د منها 307,2 م د بعنوان الأداء على القيمة المضافة أي بنسبة 72%.

## II. النتائج المسجلة على مستوى التصرف في النزاع الجبائي :

### 1. متابعة قرارات التوظيف الإجباري للأداء:

تمّ خلال سنة 2014 تبليغ 9.517 قرار توظيف إجباري تتضمّن مبلغا جملي قدره 605.10 م د مقابل 8.201 قرارا خلال سنة 2014 بمبلغ جملي قدره 1.040 م د (ملحق عدد 7).

### 2. متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور الابتدائي:

بلغ عدد الملفات التي تمّ إنهاؤها بالصلح أو التي تمّ البتّ فيها من قبل المحاكم الابتدائية 1.064 ملفا بمبلغ جملي قدره 201,70 م د موزّعة كما يلي:

- الملفات التي تمّ إنهاؤها بالصلح: 155 ملفا تمّ الاتفاق على مبلغ جملي يساوي 6,64 م د من مجموع المبالغ الموظفة والتي تساوي 17,73 م د؛
- الملفات المحكوم فيها ابتدائيا بتأييد قرار التوظيف الإجباري: 488 ملفا بمبلغ جملي قدره 174,86 م د.
- الملفات المحكوم فيها بتعديل المبالغ المضمّنة بقرارات التوظيف الإجباري: 166 ملفا بمبلغ جملي قدره 70,79 م د تمّ الحكم فيها بالحطّ من المبالغ المستوجبة إلى ما قدره 20,20 م د.

وبذلك تكون النسبة الجمالية للمبالغ المحكوم بها من قبل المحاكم الابتدائية باعتبار ال صلح خلال سنة 2014 في حدود 72,3% مقابل 84,5% خلال سنة 2014 (ملحق عدد 8).

### 3. متابعة النزاع المتعلق بالتوظيف الإجباري للأداء في الطور الاستئنافي:

بلغ عدد القضايا المنشورة أمام محاكم الاستئناف 1.396 قضية خلال سنة 2014 مقابل 1.628 قضية منشورة خلال سنة 2013؛ كما بلغ عدد القضايا المحكوم بها في الطور الاستئنافي 585 قضية تتضمّن مبلغ 29,17 م د محكوم به نهائيا مقابل 809 قضية تتضمّن مبلغ 42,06 م د خلال سنة 2013؛

وبذلك تكون نسبة المصادقة على تعقيب الإدارة في حدود **49,6%** خلال سنة 2014 مقابل **50%** بالنسبة لسنة 2013 (ملحق عدد 11).

### 5. القيام بإجراءات الردّ على دعاوى تجاوز السلطة:

تولّت مصالح وحدة النزاع الجبائي والصّح القضائي خلال سنة 2014 الردّ على **5 دعاوى** تتعلق بمادّة تجاوز السلطة المرفوعة من قبل المطالبين بالأداء في طور الابتدائي.

### 6. مطالب توقيف تنفيذ القرارات الإستئنافية :

تولّت مصالح وحدة النزاع الجبائي والصّح القضائي خلال سنة 2014 الردّ على **3 دعاوى** تتعلق بطلب توقيف تنفيذ قرارات صادرة عن محاكم الاستئناف.

### 7. متابعة المخالفات الجبائية الجزائية:

#### أ - المخالفات الجبائية الجزائية غير الموجبة لتطبيق عقوبة بدنية :

عابنت مصالح الجباية **33.154** مخالفة جبائية جزائية في سنة 2014 مقابل **22.651** مخالفة في سنة 2013. وقد ترتّب عن التطوّر الملحوظ في عدد المحاضر التي حرّرت عند معاينة تلك المخالفات تطوّر موازي لعدد المخالفات التي أبرمت في شأنها مصالح الجباية صلحا مع المخالفين والتي بلغت **27.420** مخالفة في سنة 2014 منها مخالفات تمّت معاينتها في تلك السنة وأخرى تمّت معاينتها في فترات سابقة مقابل **19.850** مخالفة تمّ إبرام صلح بشأنها في سنة 2013. وقد تستوى لمصالح الجباية استخلاص مبلغ **3,22 م د** في سنة 2014 من عمليات الصّح التي أبرمتها مع المخالفين والتي يشترط فيها على كل مخالف دفع تعريفه صلح وتسوية وضعيته الجبائية وذلك مقابل **2,25 م د** في سنة 2013. وأثارت مصالح الجباية الدعوى العمومية بشأن **2.125** مخالفة جبائية جزائية مقابل **1.719** مخالفة في سنة 2013 (ملحق عدد 12).

### ب - المخالفات الجبائية الجزائية الموجبة لتطبيق عقوبة بدنية :

تولّت الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2014 عرض **89** ملفا يتعلق بالمخالفات الجبائية الجزائية الموجبة لعقوبة بدنية على أنظار اللجنة المكلفة بإبداء الرأي فيها والمترتبة أساسا من قضاة والمنصوص عليها بالفصل 74 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية مقابل **77** ملفا سنة 2013.

وتعلّقت تلك الملفات أساسا بمخالفة عدم دفع الأداء على القيمة المضافة الموظف والخصوم التي تمّت القيام بها لفائدة الخزينة والتنقيص في رقم المعاملات.

وأقرّت بتوقّر أركان المخالفة وسلامة تحرير المحضر وتبليغه ونظرت في ملائمة العقوبة المقترحة مع خطورة المخالفة المرتكبة واقتрحت مواصلة إجراءات التتبع وتولّت الإدارة العامة للأداءات موافاة المصالح المعنية بمذكرات إثارة الدعوى العمومية في تلك المخالفات قصد إحالتها على وكلاء الجمهورية بالمحاكم المختصة مرفقة بالمحاضر التي تمّ تحريرها والحجج التي تمّ جمعها والمثبتة لها.

وتعمل الإدارة العامة للأداءات على تكثيف متابعة المخالفات الجبائية الجزائية الموجبة لعقوبة بدنية والقضايا المتعلقة بها وذلك بتجميع كلّ المعلومات حول المذكرات التي تمّت إحالتها إلى وكلاء الجمهورية بالمحاكم الابتدائية المختصة في سنتي 2013 و 2014 ومآل القضايا الجزائية الجبائية الخاصة بمصالح الجباية والتي صدرت فيها أحكام ابتدائية واستئنافية في تلك الفترة. (ملحق عدد 13).

### 8. متابعة عرائض المطالبين بالأداء:

قامت وحدة النزاع الجبائي والصّح القضائي خلال سنة 2014 بدراسة العرائض الواردة عليها من قبل المطالبين بالأداء والمتعلقة خاصّة



يطلب إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء ومقررات سحب النظام التقديري والقرارات التي تتخذها مصالح الجباية بخصوص مطالب استرجاع الأداء الزائد

وقد تمّ خلال سنة 2014 إحالة 207 عريضة موجّهة للجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء إلى مصالح المراقبة الجبائية وتمّ إنجاز 83 تقريراً بشأنها تمّت إحالته إلى اللجنة.

### III. النتائج المسجلة على مستوى وحدة تفقد المصالح الجبائية :

تهدف أعمال المراقبة الداخلية للمصالح الجبائية إلى السهر على متابعة حسن تطبيق التشريع الجبائي وتوحيد طرق تسيير مراكز ومكاتب مراقبة الأداءات ومساندة الأعمال التي تقوم بها في إطار التحكّم في النسيج الجبائي والنهوض بمرود المنظومة الجبائية.

#### 9. أعمال التفقد المنجزة:

تولّت وحدة تفقد المصالح الجبائية إنجاز 58 عملية تفقد خلال سنة 2014 موزّعة بحسب نوعيتها كما يلي:

العدد	نوع المهمة
20	معمّق أو موجز
38	أبحاث
58	المجموع

#### 10. تحليل نشاط وحدة تفقد المصالح الجبائية :

أفضت أعمال التفقد المنجزة خلال سنة 2014 إلى الوقوف على العديد من النقائص والإخلالات المتمثلة خاصة في:

كما تتلقّى الوحدة عرائض بخصوص محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية ومطالب الصلح بشأنها.

وقد بلغ خلال سنة 2014 عدد تلك العرائض 507 وتمّت دراسة حوالي 157 عريضة وتمّت إحالة 83 بطاقة إلى لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء حول متابعة وضعيات جبائية، كما تمّ إصدار 11 مراسلة موجّهة لوزارة المالية والمكفّ العام لنزاعات الدولة والموقّق الإداري في إطار متابعة ملفات المطالبين بالأداء.

أمّا بالنسبة إلى العرائض المتعلقة بالتماس إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء التي لم يصدر في شأنها حكم في الأصل لانقضاء الأجل القانوني للاعتراض عليها أو لرفض الاعتراض عليها شكلاً، فقد تمّ بموجب الفصل 127 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية إحداث لجنة استشارية لدى وزير المالية تسمّى لجنة "إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء" تبدي رأيها وجوباً في مطالب التماس إعادة النظر يتمّ على أساسه تعديل قرار التوظيف الإجباري للأداء أو سحبه بمقتضى قرار يصدره وزير المالية أو المدير العام للأداءات بتفويض من وزير المالية. وقد تعهّدت لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء بـ 148 ملفاً أبدت رأيها في شأن 107 ملفاً حيث أقرّت أسس التوظيف بالنسبة لـ 13 ملفاً وأوصت بمراجعة التوظيف بالتعديل أو بالسحب بالنسبة لـ 59 ملفاً. بينما اعتبرت 35 ملفاً خارجاً عن أنظارها إمّا لصدور أحكام قضائية نظرت في أصل النزاع أو لعدم تعلق العريضة بالتوظيف الإجباري أو لتجاوز أجل 5 سنوات بالنسبة للعرائض الموجّهة مباشرة إلى اللجنة ولا تزال بقية الملفات وعددها 41 ملفاً بصدد الدراسة. وفي إطار متابعة توصيات اللجنة المتعلقة بإعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء تمّ إصدار:

- 7 مقررات سحب.

- 29 مقرر تعديل.

ولتيسير عمل لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء وضماناً لسرعة البتّ في عرائض المطالبين بالأداء المودعة لديها مباشرة، شرعت وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي بداية من النصف الثاني من سنة 2014 في التنسيق بين مصالح المراقبة الجبائية وكتابة اللجنة وذلك بإحالة نسخ العرائض المودعة لدى اللجنة إلى المصالح الجبائية التي قامت بعملية المراجعة والتوظيف لإعداد تقارير تتضمّن مختلف المراحل التي مرّت بها الملفات موضوع العرائض وردّاً على النقاط والمطاعن التي أثارها المطالبون بالأداء. ثمّ تتولّى وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي توجيه تلك التقارير بعد مراجعتها إلى لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء.

## أ - على مستوى إدارة المؤسسات الكبرى ومكاتب مراقبة الأداء:

### ■ حول تنظيم وتسيير إدارة المؤسسات الكبرى :

تجدر الإشارة إلى أنّ التنظيم المعتمد حالياً بإدارة المؤسسات الكبرى مخالف للهيكل التنظيمي الوارد بالأمر عدد 94 والمؤرخ في 16 جانفي 2008 المتعلق بتنظيم وضبط مشمولات المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات بوزارة المالية . ولتفادي بعض الإشكاليات التي تجمت معاينتها وقع اقتراح :

-إعادة النظر في التنظيم الهيكلي لإدارة المؤسسات الكبرى مع تمكين رئيسي خليتي العمل المكلفين بالتصريف في الملفات الجبائية والمراجعة الأولية صلاحيات أكثر وذلك بتمكينهم من الإمضاء على بعض الشهادات المسندة والتنايه وطلب التوضيحات قصد تخفيف العبء على رئيس الإدارة وتمكينه من مزيد الاهتمام بأعمال المراقبة والمراجعة ؛ -دعوة إدارة المؤسسات الكبرى إلى ضرورة مسك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها بالتراتب الجاري بها العمل بالتوازي مع المنظومة الإعلامية قصد تسجيل جميع التدخلات .

### ■ نتائج تسوية الوضعية الجبائية للمطالبين بالأداء بعنوان فائض العائدات والتسبقة على التكوين المهني:

مكثت عمليّ المتابعة من طرف وحدة تفقّ المصالح الجبائية من رفع الملاحظات التالية :

- عدم إدراج التصاريح التصحيحية تبعاً لعمليات الصلح أو القيام بعمليات تصحيح جزئية في بعض الحالات من قبل أغلب المصالح الخارجية في إطار مراجعة أولية أو عند التسوية التلقائية أو عند دفع المبالغ ببطاقة دفع في العديد من الحالات حيث تظّل المعلومات المضمنة "برفيق" مشوبة بالعديد من النقائص والأخطاء وبالتالي تبقى المعلومة المسجلة بهذه المنظومة غير محيئة وغير حقيقية؛

- عدم تطابق المعلومة بمنظومة "رفيق" بين التصاريح الشهرية المودع في شأنها تصاريح تصحيحية والتصاريح السنوية للأداء على التكوين المهني والفائض المرحّل بعنوان العائدات منذ سنة 2008؛

- التسجيل بمنظومة "رفيق" على مستوى التصاريح السنوية آخر فائض التسبقة على مستوى التصاريح الشهرية في حين أنّ كان يتعيّن تسجيل كامل مبلغ التسبقة؛

- التسجيل بمنظومة "رفيق" لنفس المبلغ مرّة في خانة التسبقة وأخرى في الخانة المخدّرة لفاوض العائدات والعكس وارد؛

- عدم حطّ الأداء الواجب دفعه من مبلغ التسبقة وتسجيل نفس المبلغ بخانة التسبقة وبخانة فائض التسبقة وقد أدى ذلك إلى بروز فائض في حين كان يتوجب من خلال الحطّ من مبلغ فائض التسبقة على الأداء المستوجب بعنوان الأداء على التكوين المهني المطالبة بدفع مبالغ إضافية.

### ■ مدى متابعة مكاتب مراقبة الأداءات للملفات الجبائية التي خضعت لمراجعة معمقة والمنتبهة بالصلح:

من خلال دراسة عيّنة من الملفات الخاضعة إلى مراجعة معمقة ومنتبهة بالصلح يتمّ رفع الإخلالات التالية :

- عدم توفّر التصاريح التصحيحية بكُلّ الملفات وعدم تضمينها بمنظومة "رفيق"؛

- عدم إرجاع الملفات التي خضعت لمراجعة مع ممّقة من قبل خلية المراجعة ومن قبل وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية لمكتب مراقبة الأداءات مرجع النظر ليهتمّ لئق من متابعة ملفاته وتسوية الوضعية عند الاقتضاء مع الأخذ بعين الاعتبار نتيجة الصلح المبرم؛

- وجود أخطاء عند تضمين المعلومة بمنظومة "صادق" .

### ■ متابعة المراجعات الأولية العالقة:

مكثت عمليّات متابعة المراجعات الأولية العالقة من إبراز الملاحظات التالية :

-بقاء المراجعات عالقة بسبب عدم إسراع المحققين لتصفية المراجعات العالقة التي يتمّ تبليغها منذ أكثر من 6 أشهر وانتظار قرب حلول آجال التدارك للقيام بذلك؛

تصفية المراجعات العالقة بعنوان سنة 2010 بتاريخ 2014/12/31؛

-بقاء بعض الملفات عالقة واثّضح أنّ ذلك ناتج عن أخطاء عند الإدراج بمنظومة "صادق" أو عدم الإدراج رغم القيام بعملية التصفية.

## ب على مستوى المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات:

■ متابعة التصاريح السنوية المتضمنة لامتيازات جبائية على مستوى بعض المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات :  
مفقت عمليات متابعة الامتيازات الجبائية من إبراز ما يلي:

- نسبة هامة من الملفات التي تم حفظها تتعلق بعمليات تخفيض متأتية من التصدير أو تم في شأنها تقديم المؤيدات أو لخضوع المطالبين بالأداء إلى مراجعة معمقة شملت الفترة المعنية بالطرح؛
- الملفات التي لم يتم إنجازها تتعلق في جزء منها بأشخاص غير موجودين على عين المكان؛
- عدم إدراج لئق المراجعات الأولية المنجزة بمنظومة "صادق"؛
- ضعف عدد التصاريح التي حضيفت بالمتابعة وهو ما استوجب دعوة المصالح المذكورة إلى بذل المزيد من الجهد في إطار متابعة هذه التصاريح خاصة منها التي تنض من مبالغ هامة والحرص على تصنيفها حسب الأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار لأجال التقادم.

■ تفقت عمليات التصرف في الميزانية على مستوى إحدى المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات:

- في إطار الحد من هذه المصاريف نهت دعوة رئيس المركز إلى:
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمزيد ترشيد استهلاك الهاتف خصوصا منها الجوّالة ؛
  - إجراء مراقبة دورية على خطوط الهاتف التي تسجل ارتفاعا على نسق الاستهلاك وذلك باللجوء إلى طلب كشف مفصل قصد تحديد المسؤوليات .

■ متابعة عمليات استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة على مستوى إحدى المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات:

تم في هذا الإطار دعوة رئيس المركز المعني للالتزام بالأجال المحددة بالتشريع الجاري به العمل والخاصة بإرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة والعمل على إدراج المؤسسات المنتفعة بالاسترجاع إلى مراجعات جبائية معمقة حسب ما يقتضيه التشريع الجاري به العمل .

■ تفقت مع مرق حول أسباب الحفظ أو الحط من المبالغ المضمنة بالإعلامات بنتائج المراجعة المعمقة على مستوى خلايا المراجعة المعمقة ببعض المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات :

من خلال الملفات التي تمت دراستها تبين لفريق التفقق أن همة أسباب الحط تعود إلى :

- انتفاع بعض المطالبين بالأداء بإجراءات العفو الجبائي؛
- اعتماد بعض أعوان المراقبة نسب هامش ربح صافية أو خام مبالغ فيها ضمن الإعلاءم بنتائج المراجعة الجبائية والتأكيد على أنها مستخرجة من ملفات مماثلة ثم يتم تخفيضها في بعض الأحيان إلى النصف عند إنجاز الصلح؛

- بعض الاستقصاءات الواردة على الإدارة والتي يعتمد عليها المحققون في تحديد أسس الضريبة تشمل على أخطاء؛

- عدم ذكر السنوات التي شملها التقادم بالإعلاءم - لام بالمراجعة وكذلك بالإعلاءم بنتائج المراجعة الجبائية من قبل المحققين خلافا لما جاء بالفصل 39 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية؛

- أغلب الأعوان لا يقومون بالرصد على اعتراض المطالب بالضريبة على الإعلام بنتائج المراجعة وإنما يتم ذكر عناصر التعديل التي تم طرحها بتقرير الصلح وهو ما يعد مخالفا لأحكام الفصل 44 مكرر من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية؛

غياب التواصل والحوار بين المحققين والمطالب بالأداء خلال فترة سير عمليات المراجعة المعمقة ويتمثل ذلك في عدم توجيه طلب إرشادات وتوضيحات ومبررات طبقا لأحكام الفصل 41 من مجلة الحقوق

والإجراءات الجبائية أثناء المراجعة مما يؤدي إلى تبليغ نتائج مراجعة مشطّة في بعض الحالات مما ينتج عنه الحط في رقم المعاملات المعدل

والأداءات المستوجبة بمجرد تقديم التفسيرات والمبررات والمؤيدات من قبل المطالب بالأداء.

#### ■ متابعة الأحكام والقرارات القضائية في المادة الجبائية على مستوى أحد المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات :

أمكن لفريق التفقد الوقوف على العديد من المؤشرات السلبية سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى الموضوعي والأصلي و يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه فريق التفقد من استنتاجات فيما يلي:

- الأرشيف غير منظم بالكيفية اللازمة فبالإضافة إلى أن مؤسّم بين مكتبين إلا أن طريقة وضعه في الرفوف لا توحى بأي تنظيم حيث نجد في نفس الوقت أحكام قضائية مختلفة الدرجة وقرارات توظيف الأمر الذي جعل عمل عمليّ استخراج الملفات موضوع العمليّة عمليّ صعبة ؛

- تعيّب أو تأخير متكوّن للأعوان يقع تبريره في أغلب الأحيان بالترقّل للمحكمة خارج أيام الجلسات فضلا على غياب التنسيق بين رئيسي المصلحة؛

- غياب أي دور للمسؤول الأوّل لمصلحة النزاعات والذي يتمتّع برتبة وامتيازات كاهية مدير سواء من حيث التوزيع المادي للعمل بين المصالح أو من حيث تأطير الأعوان والتنسيق بينهم؛

- الدفاتر الممسوكة من قبل المصلحة تسمح بمتابعة مرضيّ للمعلومات المتضمّنة بها خاصّة الدفاتر المتعلقة بتضمين قرارات التوظيف وكذلك المتعلقة بنصوص الأحكام النهائية سواء المتعلقة بالطور الابتدائي أو الطور الاستئنافي؛

- عمليّ استخراج وتبليغ الأحكام القضائية هي من بين أهم المهام التي تفتن إلى وجودها فريق التفقد رغم محاولات رئيس المركز الحالي التقليل من هذه الظاهرة السلبية؛

- التقسيم الظاهري للمهام بين فرقي عمل يعنى الأوّل بالطور الابتدائي والتعقيبي في حين تكون من مهام الثاني متابعة إجراءات الطور الاستئنافي والنزاع الجبائي الجزائي لا يعكس توزيعا متوازنا ومتناسقا لعمليّ العمل؛

- رئيس المركز الجهوي لمراقبة الأداءات الحالي قد عمد في بعض الحالات إلى متابعة تقارير بعض الملفات شخصيّ بالنظر إلى أهميّ المبالغ المضمرّنة بها وتكليف أحد أعوان مصلحة النزاعات بإعداد تقارير الردّ تحت إشرافه مباشرة وتكليف لجنة تتطرّف في جدوى أو عدم جدوى الطعن بالاستئناف.

ولتلافي هذه الظواهر السلبية تّوّم فريق التفقد باقتراحات وتوصيات في هذا المجال منها:

- إعداد مذكرة داخلية توجّه إلى رؤساء المصالح والمكاتب الراجعة له بالنظر تعلمهم بضرورة إحالة جميع مؤيدات ما يفيد تجسيم الصلح بعد التوظيف إلى فريق العمل المكلف بالصلح والنزاع الجبائي؛

- تحمّل المشرفة على فريق العمل المكلف بالصلح والنزاع الجبائي المسؤولية في مراقبة حضور الأعوان بأكثر صرامة وانضباط والعمل على متابعة جدول أعمالهم بصفة يوم يّ حسب طبيعة المهام المناطة بعهدتهم مع الحرص على التنسيق فيما بينهم؛

- ترشيد ترقّل الأعوان للمحاكم؛

- إعداد " دليل إجراءات مص عر" في المهام المسندة إلى كل مصلحة و لئلا عون يرجع لها؛

- الحرص على متابعة تبليغ الأحكام والعمل بكلّ جديّ على استنفاد لئلا المخزون من الأحكام غير المستخرجة سواء تع لئلا الأمر بالطور الابتدائي أو بالطور الاستئنافي؛

- الحرص على متابعة أعمال لجنة جدوى أو عدم جدوى الطعن بالاستئناف؛

- إعداد تقارير النزاع الجبائي بكلّ جديّ سواء تع لئلا الأمر بالردود على الاعتراضات أو بتقارير لاحقة؛

- مضاعفة الجهود في تبليغ الأحكام الصادرة بإقرار قرارات التوظيف الإجباري للأداء وتضمين مطالب الاستئناف وإعادة النشر حرصا على التسريع في الفصل في النزاعات الجبائية وتقاديا للتأخير والتقاعس الذي تّمّت معاينته طيلة السنوات الفارطة؛

- العمل على تجرّب النقائص في تضمين البيانات الخاصة بصفّ بدفاتر متابعة قرارات التوظيف الإجباري للأداء؛

- دعوة العون المكلف بمتابعة النزاع الجبائي الجزائي إلى إدراج المعلومات الخاصة بهذا النوع من النزاع على مستوى المنظومة الإعلامية "صادق" وبذل مزيد من الجهد في متابعة مآل المحاضر الجبائية الجزائية المثارة بشأنها دعوى عمومية؛

- النظر في إمكانية إعداد دليل إجراءات أو على الأقل مذكرة إدارية تضبط بوضوح دور لثقل من مصلحة النزاعات من جهة والمصلحة المصدرة لقرار التوظيف ورئيس المركز الجهوي لمراقبة الأداءات من جهة أخرى في تقرير جدوى الطعن بالاستئناف من عدمه ؛

- الحرص على إحالة الأحكام التعقيبية الخاصة بالمركز الجهوي لمراقبة الأداءات المعني من قبل المصالح المختصة صراحة بالإدارة العامة للأداءات في أقرب الآجال الممكنة نظرا لأهميتها مثل هذه الأحكام في مزيد تأطير عمل أعاون المراقبة والنزاع ولتأثيرها المباشر على عمليات المراقبة الجارية خاصة فيما يتعلق بمسألتى الخسائر والاستهلاكات المؤجلة وفوائض الأداء.

▪ مواصلة متابعة عمليات التفويت في العقارات المقتناة لدى شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح التي مكنت من تحقيق مردود مالي بلغ 615.434 د إلى موفى 2014/11/18 مقابل 377.362 د بتاريخ 2013/09/30.

▪ مواصلة متابعة عمليات التفويت في أسهم الشركات غير المدرجة بالبورصة (2004-2012).

▪ مهمة تفحص عمليات تسجيل عقود بيع وشراء عقارات واردة من إحدى المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات حيث قد تم على إثرها مراسلة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص قصد إجراء بحث للوقوف على الأسباب التي جعلت قابض المالية يقوم بتسجيل العقارات بالمعلوم القار عوضا عن المعلوم النسبي .

▪ مهمة حول الاستعمال المفرط للهاتف القار الموضوع على ذمة رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية.

▪ مراقبة حضور الأعاون ببعض المصالح الخارجية والوحدات .

▪ مراقبة حضور الحراس ليلا ببعض المصالح الخارجية.

▪ مهمة حول النطقن إلى أن أحد السيارات الإدارية التي لم تعد صالحة للاستغلال قد تعرضت إلى عملية سرقة لبعض قطعها.

▪ تقرير حول بعض أوجه النصرف بإحدى مكاتب مراقبة الأداءات الراجعة بالنظر للمركز الجهوي لمراقبة الأداءات بجنديوية .

## ت على مستوى الأبحاث:

تم خلال سنة 2014 إنجاز 38 بحث حول عرائض وردت على الإدارة العامة للأداءات من مختلف المصادر أفضت إلى اتخاذ إجراءات سواء تنظيمية أو تأديبية وكانت أهمها:

- توجيه عقوبات تأديبية من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية لبعض الأعاون لتقصيرهم في أداء مهامهم أو عدم انضباطهم ؛

- برمجة العديد من الملفات الجبائية للمراجعة الأولية أو المعمقة على مستوى المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات أو على مستوى وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية .

## IV. النتائج المسجلة على مستوى خلية التدقيق الداخلي

### والجودة:

تولت خلية التدقيق الداخلي والجودة خلال سنة 2014 القيام بعدة أعمال تمثلت في :

### 1. على مستوى الإدارة الفرعية للتدقيق الداخلي:

- إعداد دليل مكاتب مراقبة الأداءات ؛
- إعداد دليل إجراءات المراقبة والنزاع الجبائي ؛
- تنسيق العمل بين مختلف المتدخلين في "برنامج الجبائية" وذلك في إطار مشروع إعداد الميزانية حسب الأهداف؛

## V. النتائج المسجلة على مستوى وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي:

تولت هذه الوحدة خلال سنة 2014 صرف الاعتمادات التالية:

### 1. على مستوى اعتمادات التأجير:

- تمّ خلال سنة 2014 صرف مبلغ 100,9 م د مقابل 77,6 م د خلال سنة 2013 أي بزيادة قدرها 30%.
- ويعود هذا التطور خاصة إلى:
- تفعيل التنظيم الهيكلي الجديد للمصالح المركزية والخارجية للإدارة العامة للأداءات والتمثّل في إحداث منحة الإخلالات؛
  - الزيادة في قيمة منحة المراقبة.

### 2. على مستوى اعتمادات التسيير:

تمّ خلال سنة 2014 صرف مبلغ 5,5 م د مقابل 5,2 م د خلال سنة 2013.

### 3. على مستوى منحة المراقبة والاستخلاص:

تمّ خلال سنة 2012 إصدار الأمر عدد 3399 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 يتعلّق بمنحة المراقبة والاستخلاص المسندة لأعوان وزارة المالية والمدرسة الوطنية للمالية الذي جسّم الاتفاقية المبرمة بين وزارة المالية والإتحاد العام التونسي للشغل المتعلقة بالترفيح في مبلغ المنحة وتبسيط مقاييس إسنادها. وفي هذا الإطار تمّ صرف مبلغ 29 م د خلال سنة 2014 مقابل 17,1 م د خلال سنة 2013 أي بنسبة تطوّر قدرها 70%.

• متابعة ملاحظات فريق المواطن الرقيب.

## 2. على مستوى الإدارة الفرعية للجودة:

تواصل الإدارة العامة للأداءات مجهوداتها الرامية إلى تركيز نظام الجودة "ايزو 9001:2008" بـ 10 مكاتب لمراقبة الأداءات، وفي هذا الإطار تمّ:

- إعداد النظام الوثائقي الخاصّ بمكاتب مراقبة الأداءات والمصادقة عليه من قبل مختلف رؤساء الوحدات والهيكل؛
- بداية العمل بالنظام الوثائقي المذكور بالمكاتب المعنويّة؛
- القيام بزيارات ميدانية للمكاتب المعنويّة بتركيز هذا النظام؛
- القيام بدورة تكوينيّة لـ 10 مدققين للجودة؛
- الانتهاء من عمليّة سبر آراء للوقوف على مدى رضا المتعاملين مع هذه المكاتب (عبر الهاتف وبالتنسيق مع مركز الإرشاد الجبائي عن بعد)؛
- القيام بسلسلة من عمليّات التدقيق الداخلي للجودة بجميع المكاتب المعنويّة؛
- مناقشة تقارير التدقيق الداخلي مع رؤساء المراكز ورؤساء مكاتب مراقبة الأداءات المعنيين واتخاذ الإجراءات لتدارك النقائص والإخلالات المسجّلة؛
- القيام باستشارة لاختيار مكتب إسهاد بالمطابقة للمواصفات العالمية "ايزو" وذلك لإنجاز عمليّة التدقيق الخارجي؛
- اجتماع لجنة قيادة تركيز نظام الجودة "ايزو" والمصادقة على التوصيات المسجّلة بتقارير التدقيق الداخلي.

## 3. أعمال أخرى:

- المساهمة في إنجاز كرّاس الشروط المتعلّق بإحداث تطبيق إعلامية تعنى بالتصرّف في الشهادات الجبائية ومتابعة السجلات الممسوكة لدى مكاتب مراقبة الأداءات؛
- متابعة تنفيذ برنامج تركيز العلامات التوجيهيّة والتجهيزات المتعلقة باستقبال المطالبين بالأداء بمختلف المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات؛
- المساهمة في إصدار مطوّليّات باللغتين العربية والفرنسية (تشمل 07 محاور)؛
- المساهمة في حملة إعلامية تحسيسيّة وتوعويّة تحت شعار "الضرائب... أفهمها تريح".

#### 4. على مستوى الإحداثيات:

خلال سنة 2014 لم يتم إحداث أي مكتب لمراقبة الأداءات.

#### 5. على مستوى التجهيزات وصيانة البناءات :

علاوة على اعتمادات التسيير العادية تم تخصيص اعتمادات تتعلق خاصة بتعصير وسائل العمل بمختلف مكاتب مراقبة الأداءات على مستوى:

- التأثيث: 613 ألف دينار؛
- اقتناء معدّات وتجهيزات إدارية: 670 ألف دينار؛
- تهيئة وصيانة 08 مكاتب مراقبة أداءات باعتمادات قدرها 677 ألف دينار؛
- توفير معدّات إعلامية تمثلت في 145 حاسوب و 48 آلة طباعة ليزيرية وزّعت على مختلف المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات.

#### 6. على مستوى التكوين :

قامت الإدارة العامة بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بتنظيم 184 دورة تكوينية شارك فيها 3.402 إطارا وعونا مقابل 1.711 منتفع بالنسبة لسنة 2013 شاركوا في 121 دورة تكوينية.

وتنوّع هذه الدورات التكوينية من حيث النوعية والمحاور كما يلي:

#### أ - البرنامج الخصوصي:

- عدد الدورات: 113 منها 68 دورة تم تنظيمها بفضاءات التكوين بالمراكز الجهوية المتواجدة خارج إقليم تونس الكبرى.
  - عدد الإطارات والأعوان المنتفعين : 2.719 من بينهم 1.630 إطارا من المراكز الجهوية المتواجدة خارج إقليم تونس الكبرى.
  - أهم المحاور:
- ملتقيين حول شرح أحكام قانون المالية لسنة 2014؛
  - دورة تكوينية طويلة للتأهل لخطة لرئيس مكتب مراقبة أداءات؛

- ملتقى حول مشروع تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية؛
- ملتقى حول مشروع إصلاح المنظومة الجبائية؛
- 108 دورة تكوينية قصيرة تمحورت خاصة حول المواضيع التالية:

- المراقبة الجبائية : استرجاع الأداء ،مراقبة أسعار التحويلي،مراقبة الفواتير بالطريق العام؛
- المراجعة الأولية؛
- المحاسبة المعمقة، قراءة وتحليل القوائم المالية؛
- دليل المحقق؛
- الخصم من المورد؛
- الجباية الدولية؛
- الامتيازات الجبائية؛
- النزاع المتعلق بأساس الأداء وإجراءات التبليغ؛
- مراقبة معالم التسجيل؛
- منظومة التواصل الإلكتروني "زمبرة"؛
- تقنيات استغلال الاستقصاءات المتوقّرة بالمنظومات الإعلامية؛
- منظومة السجل التجاري.

#### ب - برنامج التكوين المشترك بين مختلف مصالح وزارة المالية:

- عدد الدورات: 38
- عدد الإطارات والأعوان المنتفعين: 512
- أهم المحاور : التصرف في الوثائق والأرشيف، صالون الشراء العمومي والتصرف في الميزانية حسب الأهداف، أخطاء التصرف في القطاع العمومي وطرق التحكّم فيها، تحرير الرخص

## VI. النتائج المسجلة على مستوى إدارة الإعلام

### والإرشاد الجبائي:

في إطار السعي إلى إرشاد المطالبين بالأداء وتذكيرهم بواجباتهم الجبائية بما في ذلك خاصّة القيام بإيداع تصاريحهم الجبائية، تابعت إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي نشر بلاغات عبر وسائل الإعلام المختلفة. وقد وصل عدد البلاغات المنشورة 12 بلاغا خلال سنة 2014 موزعة على كامل السنة.

وفي نفس السياق وللوصول إلى أكثر ما يمكن من المطالبين بالأداء المعنيين بإيداع تصاريحهم الجبائية، تمّ توسيع قاعدة وسائل الإعلام المتعامل معها من حيث العدد والنوع فبعد أن كان نشر البلاغات يقتصر على 6 قنوات إذاعية و4 قنوات تلفزيونية أصبح التعامل شاملا لـ:

- وكالة تونس إفريقيا للأنباء،
- 9 قنوات إذاعية عمومية (تابعة لمؤسسة الإذاعة التونسية)،
- 7 قنوات إذاعية خاصّة،
- 2 قنوات تلفزيونية عمومية (تابعة لمؤسسة التلفزة التونسية).

تسعى الإدارة العامة للأداءات من خلال خطتها التواصلية إلى إصلاح الفكرة المغلوطة التي يحملها بعض المطالبين بالأداء عليها أو على أبنائها أو على مستوى خدماتها. وقد انبنت الخطة التواصلية على مبدأ الحوار وتوفير المعلومة اللازمة للمطالب بالأداء من جهة وعلى خلق وسائل جديدة للتواصل تعتمد على الاقتراب أكثر من المطالب بالأداء والتعرّف على مشاغله ومحاولة إيجاد حلول لها. وقد سعت إدارة الإعلام والإرشاد الجبائي عبر مختلف أنشطتها إلى الوصول إلى المطالبين بالأداء باختلاف شرائحهم الاجتماعية والمهنية والعمرية كما

القانونية وجودة التشريعات، مقاومة الفساد، منظومة إنصاف، مؤشرات القدرة على الأداء وتقنيات الاتصال بالإدارة العمومية، البرمجة السنوية للنفقات، الأرشيف، السلامة المعلوماتية JAVA ، SQL SERVEUR ، ندوة وطنية حول اللامركزية والمحورة : أية معادلة في ضوء الدستور الجديد ، ندوة وطنية حول النظر في مشروع إصلاح المنظومة الجبائية، رقابة سير السوق ومراقبة الجودة وحماية المستهلك.

### ت - برنامج التعاون الدولي:

- عدد الدورات: 31
- عدد الإطارات والأعوان المنتفعين: 129
- أهمّ المحاور:
- 04 مهمّات وتربّصات بالإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا؛
- 03 ملتقيات تكوينية حول تعصير أساليب التصرف بالإدارة العامة للأداءات؛
- ملتقى تكويني حول التجربة اليابانية في مجال الحوكمة الجبائية؛
- تربّص تكويني بالمدرسة الوطنية للإدارة بفرنسا؛
- 22 ملتقى دولي ودورات تكوينية وورشات عمل دولية تمّ تنظيمها في نطاق التعاون الدولي مع بعض المنظمات العالمية ( OCDE , CREDAF , ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر، وزارة المالية الألمانية) ؛
- دورة تكوينية حول الحوكمة الرشيدة.

### ث - المشاركات الأخرى:

- عدد الدورات: دورتان تكوينيتان في مجال إرساء منظومة الجودة بمصالح الإدارة العامة للأداءات.
- عدد الإطارات والأعوان المنتفعين: 42



تمّ إيلاء الاهتمام اللازم لأبناء الإدارة وتخصيص حيز من النشاط للتواصل الداخلي.

### ■ التحسيس والتثقيف الجبائي:

تمّ خلال سنة 2014 تنظيم حملة للتحسيس والتثقيف الجبائي عنوانها "الضرائب... أفهمها تريح" وذلك من خلال إصدار مجموعة من المطويات المتعلقة بالمسائل الجبائية. وقد تمّ انجاز المطويات المذكورة في شكل أنيق وبلغة مبسّطة وذلك بهدف الوصول إلى أكثر ما يمكن من المطالبين بالأداء.

وقد تمّ توزيع المطويات على مختلف مناطق الجمهورية من خلال وضعها على ذمّة المطالبين بالأداء المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات أو قباضات المالية. كما تمّ توجيه مجموعة من المطويات إلى أهل المهنة (محاسبون، خبراء محاسبون، محامون، مستشارون جبائيون...) ومكونات المجتمع المدني (منظمات وجمعيات مختلفة) للاستفادة من محتواها.

وعلى مستوى وسائل الإعلام تمّ نشر مقالات والحضور في برامج إذاعية وتلفزية للتعريف بالحملة المذكورة.

وتواصلًا للتجربة المذكورة تمّ انجاز مجموعة أخرى من المطويات تمّ الانطلاق في توزيعها على مختلف مناطق

الجمهورية. وقد اهتمت المطويات المذكورة بمواضيع مختلفة كما تمّ تخصيص إحداها للأطفال بالمدارس الابتدائية وذلك بهدف تنمية الحسّ الجبائي لدى التلاميذ منذ صغر سنّهم وتحسيسهم بدور الجباية في تنمية البلاد.

### ■ الحضور في وسائل الإعلام:

كانت الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2014 حاضرة في وسائل الإعلام من خلال:

- المشاركة بصورة أسبوعية في برنامج إذاعي بإذاعة المنستير يعنى بالتثقيف الجبائي.
- المشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزية كلما تمّ التعرّض إلى موضوع المراقبة الجبائية.
- نشر مقالات تثقيفية ببعض المجالات المختصة...

### ■ المشاركة في المعارض:

سعيًا للاقتراب من المطالبين بالأداء والإنصات إليهم وإلى مشاغلهم شاركت الإدارة العامة للأداءات في شهر نوفمبر 2014 في معرض "سيات 2014" الذي نظّمته وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية من خلال جناح تداول على الحضور فيه إشارات من الإدارة للإجابة على استفسارات زوّار المعرض المتعلقة بالامتيازات الجبائية في الميدان الفلاحي أو غيرها من

المواضيع الجبائية. كما تمّ في إطار الجناح المذكور توزيع قرابة 3.000 مطوية تحسيسية. وقد لاقت المشاركة استحسان العديد من زوّار المعرض وكانت فرصة للإنصات إليهم وتبليغ ملاحظاتهم إلى الإدارة.

### ■ التعامل مع مكونات المجتمع المدني:

سعيًا إلى توفير المعلومة الجبائية للمطالبين بالأداء وفي إطار التعاون مع مكونات المجتمع المدني شاركت الإدارة العامة للأداءات من خلال حضور مديري مركز صفاقس 1 ومدنين في ملتقى لتفسير أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2014 نظمه فرع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بمدنين خلال شهر نوفمبر 2014.

### ■ التواصل الداخلي:

في إطار الاهتمام بالتواصل الداخلي تمّ منذ شهر جوان 2014 بعث نشرية جدارية داخلية عنوانها "أخبار الأداءات" يتمّ تعليقها بمختلف مراكز ومكاتب مراقبة الأداءات بالجمهورية. وقد تمّ التركيز في "أخبار الأداءات" على نشر مقالات تتعلق بالتعريف بهيكل الإدارة العامة للأداءات وتبسيط الإجراءات الجبائية وأخبار الهياكل الجبائية المختلفة إضافة إلى أخبار أبناء الإدارة وذلك بهدف تنمية حسّ الانتماء لديهم.

وفي ذات الإطار، تمّ خلال سنة 2014 إصدار مجموعة من الأدلة المتعلقة بالمادة الجبائية (الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على الشركات، تحديد النتيجة الجبائية انطلاقًا من النتيجة المحاسبية، إجراءات التسجيل، إجراءات النزاع الجبائي...) وهي أدلة مبسّطة لمختلف المواضيع الجبائية سيتمّ توزيعها على المطالبين بالأداء كما سيتمّ تمكين إطارا من الإدارة من نسخ منها.

## VII. أعمال أخرى:

في إطار إصلاح المنظومة الجبائية وتعصير إدارة الجبائية، تمّ خلال سنة 2013 تكوين فرق عمل تضمّ إطارات من الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية ووزارات أخرى ومهنيين (خبراء محاسبين ومحاسبين ومستشارين جبائيين وجامعيين ...) ومنظمة الأعراف تولت رسم تصوّر لإصلاح المنظومة الجبائية في الميادين التالية:

للأداءات المباشرة؛

-الأداءات غير المباشرة؛

-مراجعة النظام التقديري وإدماج الاقتصاد غير المنظم؛

للجبائية المحليّة؛

تعصير الإدارة؛

للتصدّي لأعمال التهربّ الجبائي.

وقد أفضت أعمال هذه اللجان، المتكوّنة من أكثر من 150 عضواً وبمعدّل 30 اجتماع لكلّ لجنة، إلى رسم واقتراح تصوّرات من شأنها أن تمكّن من إصلاح المنظومة الجبائية.

هذا، وقد تمّ خلال سنة 2014 دراسة هذه المقترحات أمام المجلس الوطني للجبائية في 5 مناسبات بمشاركة أكثر من 110 عضواً وفي إطار استشارات جهوية في 4 مناسبات وفي إطار ورشة العمل تحت عنوان "الجبائية في خدمة التنمية" التي تمّ تنظيمها خلال شهر أكتوبر 2014.

وأخيراً تمّ خلال يومي 12 و13 نوفمبر 2014 تنظيم استشارة وطنية موسّعة، تمّ خلالها المصادقة على أهمّ المقترحات المنبثقة عن اللجان وإعداد برنامج عمل لتجسيم هذه المقترحات على مراحل ابتداء من سنة 2015 حتى نهاية سنة 2018.

**العنوان IV :**  
برنامج العمل لسنة  
2015

يرتكز برنامج عمل الإدارة العامة للأداءات بالنسبة لسنة 2015 على :

## I. تعبئة موارد ميزانية الدولة:

وذلك من خلال:

الرفع من مردود عمليات المراقبة من خلال حسن اختيار الملفات المبرمجة للمراجعة الجبائية مع تمكين مصالح المراقبة الجبائية من برمجة بعض الملفات للمراجعة المعمقة بعنوان أداء معين دون أن تشمل عملية المراجعة آليا كافة السنوات التي لم يشملها التقادم؛  
إرساء خطة عملية للتواصل مع المطالبين بالأداء لتحسيسهم بمدى أهمية الجبائية في توفير موارد مالية للاقتصاد الوطني؛

تنشيط إدارة الاستقصاءات وتجميع المعطيات على مستوى المصالح المركزية من خلال :

- مواصلة الإصلاحات على مستوى التشريع الجبائي المتعلق بالشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية والتنسيق مع مختلف الهياكل العمومية ذات الصلة وذلك قصد ملائمة النصوص القانونية للمعايير المعتمدة في الغرض من قبل المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات وتدعيم التزام البلاد التونسية بهذه المعايير خلال مراحل التقييم الأولى من قبل النضراء،
- تدعيم وتكثيف تبادل المعلومات في الميدان الجبائي مع البلدان المنضمة للاتفاقية المتعلقة بالتعاون الإداري المشترك في المجال الجبائي أو أمضت مع البلاد التونسية اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي،
- إعداد دليل تبادل المعلومات مع البلدان الأجنبية،
- تركيز تطبيق إعلامية على المستوى المركزي والجهوي تتعلق بتبادل المعلومات مع البلدان الأجنبية،
- تدعيم خليج تبادل المعلومات بالموارد اللوجستي الكفيلة بضمان سرية المعلومة.

إثراء قاعدة المعلومات المتوفرة لدى الإدارة من خلال العمل على إضافة محور جديد يتضمّن الفقه الإداري. كما سيتمّ إدراج الإجابات على العرائض الصادرة بداية من غرة جانفي 2015 عن الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للأداءات والأدلة المتعلقة بإجراءات التسجيل والمراقبة والنزاع الجبائي وإسناد ومتابعة الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة ضمن محور أدلة الإجراءات بالقاعدة الوثائقية الخاصة بالجبائية والاستخلاص؛

مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للأداءات لتفعيل خلية الأبحاث الجبائية لمقاومة التهرب الجبائي؛  
مزيد تأطير وتكوين أعوان المراقبة.

## II. عصير مصالح المراقبة والرفع من جودة الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء:

تواصل الإدارة خلال سنة 2015 مجهوداتها الرامية إلى الرفع من جودة الخدمات المسداة لفائدة المطالبين بالأداء من خلال الانتهاء من تطوير التطبيقية الإعلامية الخاصة بالإضبارة الجبائية ( LIASSE FISCALE ) ومواصلة عملية تبسيط الإجراءات واعتماد نظام الجودة ISO9001 v 2008 بـ 10 مكاتب مع إعداد برنامج يهدف للمحافظة على الشهادة خلال السنوات الثلاثة اللاحقة مع التركيز على تقييم تجربة التنظيم النموذجي للعمل بمكاتب مراقبة الأداءات واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بخصوص نتائجها .

هذا وسيتمّ ترشيح دفعة جديدة من مكاتب مراقبة الأداءات من مراكز جهوية أخرى (تونس الكبرى وداخل الجمهورية) للحصول على شهادة "ايزو 2008:9001".

وبالتوازي ستعمل الإدارة العامة للأداءات خلال سنة 2015 على :

- مواصلة تنفيذ برنامج الدورات ال تكوينية حول "الجودة بالإدارة العامة للأداءات" ونظام التصرف في الجودة "ايزو 2008:9001" لفائدة أعوان وإطارات مكاتب مراقبة الأداءات المعنية،

- دعم التواصل مع المتعاملين مع الإدارة من خلال تركيز شاشات بالمكاتب المتحصّلة على علامة الجودة لنشر المعلومة الجبائية وتيسير القيام بالواجب الجبائي،
- إحداث وتركيز تطبيقين إعلاميين للتصرف في مكتب الضبط والتصرف في الشهادت الجبائية ومسك السجلات لدى مكاتب مراقبة الأداءات.

كما سيتمّ الشروع في تطبيق المقترحات المنبثقة عن عمليّة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية التي تضمّ محورين أساسيين الأول يتعلق بالسياسة الجبائية والثاني يتعلق بتعصير إدارة الجبائية والذي من المرتقب الانتهاء منه بموفى سنة 2018. وتتمثل أهمّ الإجراءات التي سيتمّ تطبيقها خلال سنة 2015 في إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للأداءات وإحداث مصالح تعنى بالمؤسسات المتوسطة.

### III. تحسين مردود النزاع الجبائي:

تسعى المصالح إلى تحسين مردود المراقبة الجبائية والنزاع الجبائي خاصة عبر:

- المساهمة في مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية خاصة في مستوى دعم الشفافية ومقاومة التهرّب الجبائي ودعم ضمانات المطالب بالأداء؛

- تحسين مناخ التعامل بين المصالح الجبائية والمطالب بالأداء عبر السعي إلى تقليص آجال إصدار المقررات الإدارية؛

- مزيد تأطير المصالح الجهوية للمراقبة الجبائية ومزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والنزاع الجبائي وحلّ الإشكاليات المتصلة بتطبيق التشريع الجبائي وذلك بإصدار المزيد من المذكرات التفسيرية في مادة المراقبة والنزاع الجبائي؛

- القيام بدورات تكوينية حول الإشكاليات التطبيقية المتعلقة بالإطار العام للمراقبة الجبائية وبإجراءات النزاع المتعلقة بأساس الأداء وبالنزاع الجبائي الجزائري؛

- السعي للتقليص في آجال الردّ على عرائض المطالبين بالأداء؛

- إعداد بطاقات حول عرائض المطالبين بالأداء الذين لم يتولّوا الاعتراض في الآجال على قرارات التوظيف

الإجباري أو الذين رفضت دعواتهم شكلا وإيقاف التنفيذ في الحالات التي تستوجب ذلك؛

- متابعة محاضر لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري للأداء؛

- متابعة الأحكام الصادرة في القضايا المتعلقة بأساس الأداء أو بالمخالفات الجبائية الجزائية المنشورة أمام المحاكم بمختلف أصنافها؛

- متابعة تنفيذ الإجراءات الجديدة الواردة بقانون المالية لسنة 2015 وإعداد المذكرات المتعلقة بالأحكام المتصلة بالإجراءات الجبائية؛

- تحيين أدلة إجراءات المراقبة الجبائية والنزاع الجبائي المتعلق بأساس الأداء والنزاع الجبائي الجزائري؛

- اقتراح أحكام جديدة حول الإصلاح الجبائي وإجراءات المراقبة الجبائية والنزاع الجبائي في إطار قانون المالية لسنة 2016؛

- مزيد تحسين وتعصير طرق العمل خاصة من خلال استعمال تطبيقات إعلامية تساهم في مراقبة وتحيين المعطيات الخاصة بإدارة الجبائية ومزيد التنسيق بين مختلف المصالح الجهوية للمراقبة الجبائية ووحدة النزاع الجبائي؛

- إعداد إحصائيات وتقارير دورية تهمّ النتائج المسجّلة في مادة النزاع الجبائي ونسب تطوّر مردودها عموما وذلك على المستوى الجهوي والمركزي؛

- العمل على تنظيم ملتقيات تهدف إلى مزيد تطوير كفاءات أعوان إدارة الجبائية بشكل دوريّ في مستوى كافة الأصناف.

### IV. تطوير وسائل العمل المادية والبشرية:

#### 1. على مستوى المنظومات الإعلامية :

##### أ - منظومة "صادق":

بإعداد قواعد تصرّف لملاءمة منظومة "صادق" مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وقانون المالية لسنة 2015؛

- إعداد تطبيق إعلامية تمكن المطالبين بالأداء من إيداع الجداول والقوائم والكشوفات (تصريح المؤجر، القائمة المفصلة في الفواتير التي يتم إصدارها بتأجيل توظيف الأداءات على رقم المعاملات؛ أذون التزود) عن بعد.

## ب - منظومة "رفيق":

إعداد قواعد التصرف المتعلقة بملائمة المنظومة الإعلامية "رفيق" مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وقانون المالية لسنة 2015 والمصادقة على التحيينات التي ستتم في الغرض على مستوى التطبيقات الإعلامية؛

إعداد قواعد التصرف المتعلقة ب التطبيق الإعلامية المتعلقة باسترجاع فائض الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات والمصادقة على التطبيق.

## ت - منظومة "المساعدة على أخذ القرار":

تركيز منظومة جديدة للمساعدة على "أخذ القرار" والتصرف حسب المخاطر وذلك بالاستعانة بخبرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" وكذلك بخبرة شركة روسية تتعامل مع البنك الإفريقي للتنمية في هذا المجال؛

إثراء قاعدة المعلومات الخاصة بهذه المنظومة بالاستقصاءات المتوقعة من مختلف المصادر.

## ث - منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد:

إعداد قواعد التصرف المتعلقة بملائمة المنظومة الإعلامية "التصريح عن بعد" مع أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وقانون المالية لسنة 2015 وكذلك مع مشروع تبسيط الإجراءات الجبائية والمصادقة على التحيينات التي ستتم في الغرض على مستوى التطبيقات الإعلامية؛

المصادقة على التطبيق الإعلامية المتعلقة باحتساب الضريبة على مؤسسات إنتاج المحروقات؛

المصادقة على التطبيق الإعلامية المتعلقة باحتساب الأقساط الاحتياطية بالنسبة إلى مؤسسات إنتاج المحروقات التي تقوم باستغلال امتيازات في إطار اتفاقية؛

- المشاركة في الأشغال المتعلقة بإحداث فضاء افتراضي يمكّن من التواصل مع مصالح الجبائية والتي ستتم على مراحل وتخصّ المرحلة الأولى تركيز حساب جبائي يمكّن المطالب بالأداء من الاطلاع على المعطيات المتعلقة بوضع بقا الجبائية ومتابعة الديون الجبائية المتخلفة بدمته والانتفاع ببعض الخدمات عن بعد (تجريد بعض الشهادات من طابعها المادي، الانخراط عن بعد) : إعداد كراسات الشروط، المصادقة على التطبيقات المكوّنة لهذا الفضاء،

.....

تركيز إضبارة جبائية وتجريدها من طابعها المادي؛

توسيع ميدان وجوبية الانخراط في منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد ليشمل أصناف أخرى من المطالبين بالأداء وكذلك أداءات ومعاليم أخرى.

## ج - منظومة "جاد":

-رقمنة أرشيف العقود والكتابات بمكتب نهج روما واتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض (إعداد استشارة متعلقة باقتناء معدّات إعلامية خاصة، تطوير منظومة "جاد" لتمكّن من معالجة هذه العقود)؛

-تحسين مردود منظومة "جاد" للتصرف الإلكتروني في العقود والكتابات بالتخلي عن التطبيق الإعلامية المتعلقة بإصلاح الأخطاء المرتكبة على مستوى العقود والكتابات وإدماج عملية الإصلاح ضمن منظومة "جاد" لما لها من نقائص؛

-توسيع مجال منظومة "جاد" لتشمل العقود المتعلقة بالأصول التجارية بمقابل؛

## 2. على مستوى التكوين :

يشتمل برنامج التكوين والرّسكلة بعنوان سنة 2015 على 213 دورة تكوينية وملتقى من المتوقع أن يشارك فيه 4.257 إطارا وعونا دون احتساب عدد الدورات التكوينية المدرجة ضمن برنامج التكوين المشترك مع باقي مصالح وزارة المالية وبرنامج الإعداد لاجتياز الوحدات القيمة التحضيرية الذي سيتمّ ضبطه بالتنسيق مع مصالح المدرسة الوطنية للمالية.

و يتوزّع هذا البرنامج كما يلي:

أ - البرنامج الداخلي: ويشتمل على:

• 162 دورة تكوينية وملتقى سيشارك فيها 4.076 إطارا وعونا من بينها:

▪ 10 دورات تكوينية طويلة سينتفع بها 241 إطارا وعونا؛

▪ 152 دورة تكوينية قصيرة وملتقى لفائدة 3.835 إطارا وعونا؛

• دورات تكوينية خصوصية في مجال الإعلامية لفائدة الإطارات العاملة بوحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات والمصالح الخارجية؛

• 06 دورات تكوينية سينتفع بها 36 إطارا وعونا.

ب - برنامج التكوين المشترك مع باقي مصالح وزارة المالية:

من المتوقع أن ينتفع بهذا البرنامج الذي سيتمّ تنفيذه بالتنسيق مع مصالح المدرسة الوطنية للمالية 4.503 إطارا وعونا ويشتمل على عدّة دورات تكوينية في عديد المجالات خاصة منها القيادة الإدارية واتخاذ القرارات

- تعميم عملية الفهرسة اليدوية للعقود الموضوعة حاليًا تحت تصرف خلية "جاد" الراجعة بالنظر إلى المركز الجهوي لمراقبة الأداءات تونس I لتشمل جميع خلايا "جاد" بالمراكز الجهوية لمراقبة الأداءات .

## ح - مقارنة المعارف الجبائية :

مواصلة عملية مقارنة المعارف بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصالح المختصة بوزارة العدل والمكلفة بمتابعة السجل التجاري.

## خ - أعمال أخرى:

- إعداد كرّاس الشروط الخاصة بالتطبيق الإعلامية المتعلقة بمراقبة الفواتير بالطريق العام ومراقبة معلوم الجولان؛
- المصادقة على التطبيق الإعلامية التي تمكّن المنشآت العمومية من معاينة الوضعية الجبائية لمزوّديها بالبضائع والخدمات والأشغال والأملاك قبل صرف مستحقاتهم؛
- المشاركة في الأشغال المتعلقة بمشروع المعرف المشترك للمؤسسات ( Identifiant Commun des Entreprises )؛
- المشاركة في عملية سبر آراء بعض المطالبين بالأداء حول جودة الخدمات المسداة من قبل مكاتب مراقبة أداءات؛
- المشاركة في تحيين موقع بوابة وزارة المالية لإثرائه بالمعلومات والوثائق التي يمكن النفاذ إليها من قبل المتعاملين مع الإدارة؛
- المشاركة ضمن فريق العمل المكلف بإعداد إحصائيات قطاع السكن والعقار؛
- المشاركة ضمن فريق العمل المكلف بتطوير محتوى القاعدة الوثائقية للجباية والاستخلاص بإثرائها بالفقه الإداري؛
- تركيز المناشب المعلوماتية ببعض مصالح مراقبة الأداءات (إضافة مناشب، تهيئة المقرّات الجديدة لبعض مصالح مراقبة الأداءات)؛
- القيام بدورات تكوينية لفائدة أعوان الإدارة العامة للأداءات والمصالح التابعة لها لمساندتهم وتأطيرهم لحسن استغلال المنظومات الإعلامية والتطبيقات الإعلامية

والحوكمة الرشيدة و تقنيات الاتصال والتواصل و التصرف الإداري والمالي و الموارد البشرية والإعلامية والإدارة الإلكترونية واللغة الأنقليزية والاستقبال والجودة.

#### ت - برنامج التكوين في إطار التعاون الدولي:

يشتمل على 45 دورة تكوينية في شكل مهمات وتربّصات وملتقيات دولية سيشارك فيها 145 إطارا تتوزع كما يلي:

03- ملتقيات ينشئها خبراء من الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا؛

03- مهمات بمصالح الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا؛

03- تربّصات بالمدرسة الوطنية للمالية العمومية بفرنسا؛

06- ملتقيات وندوات دولية ينشئها مركز اللقاءات والدراسات لمسيّري الإدارات الجبائية؛

30- ملتقى وندوة وورشة عمل دولية تنظمها منظمات عالمية كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" وصندوق النقد الدولي "FMI" وغيرها.

### 3. على مستوى الإحداثيات:

في إطار مواصلة تقريب الإدارة من المواطن من المنتظر أن يتم سنة 2015 إحداث:

- مكتب مراقبة الأداءات بالعوينة؛

- مكتب مراقبة الأداءات بالسرس؛

- مكتب مراقبة الأداءات بالكاف المدينة؛

- مكتب مراقبة الأداءات بمدنين الشمالية.

### 4. على مستوى التجهيزات وصيانة البناءات:

تمّ على هذا المستوى إدراج اعتمادات تقدر بـ 3.748 ألف دينار ضمن قانون المالية لسنة 2015 ستخصّص خاصة لتعصير وسائل العمل بمختلف مكاتب مراقبة الأداءات على مستوى:

▪ اقتناء معدّات وتجهيزات إدارية: 486 ألف دينار؛

▪ اقتناء معدّات إعلامية: 1.600 ألف دينار في إطار تجديد أسطول المعدّات الإعلامية؛

▪ اقتناء وسائل النقل: 400 ألف دينار؛

▪ بناءات إدارية: 1.262 ألف دينار.

### 5. على مستوى اعتمادات التأجير:

تمّ خلال سنة 2015 ترسيم مبلغ 103,7 م د مقابل 100,7 م د خلال سنة 2014 أي بزيادة قدرها 3%.

ويعود هذا التطور خاصة إلى إدماج الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للامتيازات الجبائية وذلك لإرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

### 6. على مستوى اعتمادات التسيير:

تمّ خلال سنة 2015 ترسيم اعتمادات تقدر بـ 6,5 م د مقابل 6,7 م د خلال سنة 2014 ستخصّص لعمليات التسيير العادية.